جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة ـ
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: فلسفة

التخصص: فلسفة عامة

إعداد الطالبة: ابتسام مجوجة

بعنوان:

مفهوم العدالة في فلسفة مايكل ساندل السياسية

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ عمر برابح	رئيسا
الدكتور / رياض طاهير	مشرفا
الدكتور / محمد صديق بن غزالة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020م

كلمة شكـــــر

الحمد لله والشكر لله الذي قدرنا على إتمام هذا العمل المتواضع، فعليه توكلنا وما توفيقنا إلا عليه إن أتقدم بجزيل شكري وعظيم إمتناني للأستاذ المشرف الفاضل**"د. رياض طاهير"** الذي لم يبخل علينا بعمله الثري وتوجيهاته السديدة ووقته الثمين.

كما أشكر الأستاذ رئيس شعبة الفلسفة **"برابح عمر".**

كما أشكر كل أساتذة الشعبة، لكم مني فائق التقدير والاحترام.

إهـــــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع
إلى **أمي** الغالية أطال الله في عمرها
إلى **أبي** آمنه الله الصحة والعافية
إلى **زوجي** العزيز الذي صبر معي،
وشجعني على إتمام هذا البحث حتى
نهايته
إلى فلذة كبدي ابني الحبيب حفظه الله
"مرتضى"

مقـــــــدمة

إن الإنسان كائن سياسي بطبعه، يعيش في وسط اجتماعي يؤثر فيه ويتأثر به، وتربطه جملة من العلاقات بأفراده تشمل مختلف المجالات، لذلك يخضع الفرد لمجموعة من القوانين حتى تضمن استمرار واستقرار المجتمع وتنظيم هذه العلاقات، وبالتالي تحقيق العدالة بين أفراده والتي تعد أسمى القيم الإنسانية التي تسعى مختلف المجتمعات الإنسانية إلى تجسيدها، فالعدالة هي عكس الظلم والجور والتطرف، وأهدافها تكمن في المساواة والحرية، وعدم التعدي وحماية المصالح الفردية والعامة، وهي مفهوم أخلاقي يقوم على الحق والأخلاق، والعقلانية والقانون.

وعليه ففكرة العدالة شغلت اهتمام الفلاسفة منذ قدم العصور إلا أنها أسمى قيمة اجتماعية في الحياة، وهي فضيلة أخلاقية تحدد قيمتها في تطبيقاتها العملية، وفي تجسيدها على أرض الواقع، ولقد كان الإنسان تواقًا لتحقيق العدالة بشقيها الفردي والاجتماعي، وذلك قصد الوصول إلى الرضى والسعادة، وكانت مشكلة العدالة من بين أهم المسائل التي اهتم بها الإنسان ورجال الدولة على حد سواء، إذ عمل الإنسان على محاولة تحقيق هذا المبدأ، في حين أن الحرية شغلت حيزًا كبيرا لدى رجال الدولة، ويظهر ذلك من خلال توق الحكام إلى محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها –أي مواكني الدولة– والوصول إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي وضمان استمرارية الدولة واستقرارها.

كما أن تاريخ الفكر البشري حافل بمختلف الأحداث التاريخية، ومختلف الثورات الاجتماعية، التي كان يسعى فيها البشر إلى المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وكان من الضروري على دولة أن تسعى إلى تحقيقها، وجعلها شعارا يسمو فوق كل الاعتبارات الإنسانية.

ويعتبر "مايكل ساندل " أحد الفلاسفة السياسيين الرائدين في هذا المجال، الذين فتحوا نقاشا سياسيا واسعًا في الولايات المتحدة الأمريكية، حول مفهوم العدالة ومبادئها، وعليه تمثل العدالة عند "ساندل" المدلول الحقيقي لجميع القيم والمثل التي تنظم الفرد وعلاقة بالمجتمع.

وبعد دراستنا لأهم كتب "مايكل ساندل" الأساسية في بحثه عن تفسير للعدالة، وخاصة كتابه: الليبيرالية وحدود العدالة، وكذا كتاب: العدالة والجدير أن يعمل به، لاحظنا اهتمام ساندل بمفهوم العدالة وكيفية تحقيقها في أرض الواقع، وذلك من خلال ربط هذا المصطلح بمختلف العوامل المحيطة بالإنسان.

وفي هذا الصدد،فالإشكالية المحورية والأساسية لبحثنا هذا تتمثل فيما يلي: ما هو مفهوم العدالة في فلسفة "مايكل ساندل"؟ وبصيغة أخرى: كيف يمكن تحقيق العدالة حسب ساندل في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها الإنسان المعاصر؟

وينطوي تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، يمكن حصرها فيما يلي:

- ماهو مفهوم العدالة؟ وما هو المنحى التاريخي له؟
- ما هي الجذور التاريخية الفكرية التي استقى منها ساندل مفهومه للعدالة؟
- فيما يتمثل الفعل الأخلاقي عند "ساندل"؟
- هل تبنى العدالة على مسلمات العقل أم المنفعة؟
- هل وفق "ساندل" في نظريته للعدالة أم اجترار لنظرية "راولز" في العدالة؟

ولقد اتبعنا في دراستناهذه، منهجين أساسيين وذلك لما تقتضيهالدراسات الفلسفية من جهة، ولطبيعة الموضوع من جهة أخرى، ولقد عمدنا في البداية إلى استخدام المنهج التاريخي وذلك قصد تتبع الصيرورة التاريخية لمفهوم العدالة عبر مختلف محطاتها التاريخية، واعتمدنا في محطة ثانية على المنهج التحليلي، ويظهر لنا ذلك من خلال محاولة استنطاق مختلف النصوص الفلسفية وتحليلها، وفي الأخير اعتمدنا على المنهج النقدي: وذلك من خلال نقدنا لمفهوم العدالة عند "ساندل"، وكذا أهم الفلاسفة الذين انتقدوه في هذا المفهوم.

ولتحليل هذه الإشكالية وتحليل الأفكار وتفكيك جزئياتها، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية إضافة إلى مقدمة وخاتمة:

ففي الفصل الأول؛ والذي عنونته "العدالة بحث في المفهوم والماهية": قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول مفهوم العدالة من الناحية اللغوية

والاصطلاحية، في حين كان المبحث الثاني تحت عنوان مفهوم العدالة ومشكلة الحرية الإنسانية، بحيث حاولنا في هذا المبحث أن نربط إشكالية العدالة بالوجود الإنساني، من خلال بحث هذا الأخير عن محاولة تحقيقها، أما المبحث الثالث والأخير، تطرقت فيه لمفهوم العدالة من منظور تاريخي عند كل من (أفلاطون، إيمانويل كانط، جون راولز)، وذلك قصد تتبع المسار التاريخي لهذا المفهوم، وذلك أن مشكلة العدالة مشكلة إنسانية بدأت مع الخليقة الأولى، ومحاولة تبيان أهم الأفكار الأساسية للعدالة من خلال أهم تياراتها وخاصة ما كان مع "أفلاطون وكانطوراولز".

أما الفصل الثاني، والذي كان عنوانه:مفهوم العدالة عند "مايكل جوستيسساندل"، بحيث أنه يتضمن ثلاثة مباحث أساسية، تناولنا في المبحث الأول مصادر فكرة العدالة عند "ساندل"، جون ستيوارت ميل، كانط"، وذلك من خلال تتبع أهم الجذور الفكرية التي استقى منها "ساندل" فكره السياسي عمومًا وفكرة العدالة خصوصًا، فكل من "جون ستوارت ميل"و"كانط" إضافة إلى "راولز"، كنوا بمثابة المنطلقات الأساسية التي انطلق من خلالها "ساندل" في محاولة تأسيس مفهوم جديد للعدالة"، أما المبحث الثاني فقد تحدثنا فيه عن مفهوم العدالة في فلسفة "ساندل"، الذي حاول أن يأسس لمفهوم جديد للعدالة، في حين كان المبحث الثالث تحت عنوان العدالة التوزيعية، بذلك يشبه هنا "ساندل" مفهومه للعدالة مفهوم أرسطو لها.

وفي الفصل الثالث والأخير والذي كان تحت عنوان:"العدالة والسؤال الأخلاقي عند ساندل"، وعمدنا في هذا الفصل إلى تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية، ففي المبحث الأول والمعنون بـ: العدالة والأخلاق في فلسفة "ساندل" السياسية، حيث حاول "ساندل" ربط مفهوم العدالة بالأخلاق ومختلف القيم الاجتماعية، أما المبحث الثاني والذي خصصناه للحديث عن الليبرالية والعدالة في نسق "ساندل" السياسي، وذلك من خلال ربط العدالة بمفهوم الليبرالية الجديدة، أما المبحث الثالث تناولنا فيه أهم الانتقادات الموجهة لفكر "ساندل" السياسي عامة، والعدالة خاصة.

ولعل من جملة العوامل التي دفعتنا إلى البحث في موضوع العدالة عند الفيلسوف الأمريكي "مايكل جوستيسساندل" دوافع ذاتية وموضوعية:

الدوافع الذاتية:

- الميل إلى الفلسفة السياسية ومختلف الدراسات المعاصرة لها. وكذلك "ميلي" للبحث في المواضيع السياسية والأخلاقية.
- الرغبة مني في التعرف على مفهوم العدالة عند "مايكل ساندل" كونه يشغل جانبًا هامًا وجوهريًا وكونه فيلسوف معاصر اهتم بجانب أساسي في الإنسان وهو العدالة.

الدوافع الموضوعية:

- ولعل من جملة العوامل الموضوعية التي دفعتني للبحث في مفهوم العدالة عند "ساندل"، هو محاولة مني لمفهوم هذه الإشكالية من منطلق أنها أصبحت تمثل أزمة في مختلف الدول الغربية عامة، ومجتمعاتنا العربية على وجه الخصوص، فشعوب المعمورة تعاني من مختلف عوامل القهر والاستبداد والجور، كل هذا على حساب غياب العدالة الاجتماعية، وثورة الإنسان وتوقه الشديد لتحقيقه، ومن ثمة كان مشروع "ساندل" محاولة فلسفية لمحاولة تجسيد العدالة في مختلف المجتمعات الإنسانية.

-محاولة حل إشكالية البحث وتحليل أهم أفكار "ساندل" وفك الغموض والإبهام، ومن ثمة جعل عملنا هذا مفيدًا يستفيد منه كل الطلبة والمهتمين بدراسته وكذلك الاهتمام به والتعمق فيه.

أما عن أهداف هذه الدراسة وغاياتها تتمثل في محاولة التعرف على كيفية تطور فكرة العدالة عبر مراحلها التاريخية، وتحديد مبادئها وأسسها لما تحتويه من أهمية، باعتبار إن العدالة مفهوم تتوق إليه مختلف الشعوب على مر العصور، كما سجلنا من خلال بحثنا هذا غياب مختلف الدراسات التي تناولت فكرة العدالة عند "ساندل"، ومن ثمة، عملنا على محاولة تفكيك والحفر في العاني المختلفة للعدالة، وجعلها سنداً فكريًا للطلبة والباحثين في هذا المجال.

كما أن موضوع العدالة في عمومه يكتسي أهمية بالغة في تاريخ الفكر الإنساني، إذ أن مجتمعاتنا اليوم ومختلف أنظمة الحكم تسعى لتحقيق هذا المبدأ، وذلك من خلال أن تحقيق العدالة الاجتماعية في مجتمعاتنا اليوم يمثل الدعامة الأساسية لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعيين.

ولعل من جملة الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هذا، قلة المصادر والمراجع في مكتبة الجامعة، بالإضافة إلى شساعة الموضوع وصعوبته وذلك أن موضوع العدالة مرتبط بمختلف جوانب الحياة الإنسانية الاقتصادية والسياسية وحتى الإيديولوجية، كما لاقينا في بحثنا هذا صعوبة الحصول على المصادر الأساسية لـ "ساندل" باللغة الأجنبية.

الفصل الأول:

العدالة بحث في المفهوم والماهية

المبحث الأول: ماهية العدالة (اللغوية والاصطلاحية)

المبحث الثاني: العدالة من منظور تاريخي (أفلاطون، كانط، راولز)

المبحث الثالث: العدالة ومشكلة الحرية الإنسانية

المبحث الأول: ماهية العدالة (لغوياً واصطلاحيًا)

أولا: تعريف العدالة من الناحية اللغوية:

تعتبر مشكلة العدالة من أهم المسائل التي أثيرت في الساحة السياسية، بدا منذ الخليفة وصولا إلى عصرنا المعاصر، وذلك من منطلق أن كل البشر يتوفون لتحقيق هذا المبدأ ـ أي العدالة ـ كل هذا ساهم بقسط كبير في إثراء هذا الجانب المهم لدى الإنسان في مستواه الفردي أو الاجتماعي.

ويحدثنا التاريخ البشري على أن العدالة تمثل جوهر التفكير الإنساني، وذلك من خلال سعيه الدؤوب لتحقيق التكيف الاجتماعي مع بقية الأفراد، وتعد العدالة بمثابة المبدأ الذي يحقق للفرد ولحاله الوجودي من منطلق المساواة أمام القانون.

كما أن التاريخ الإنساني حافل بأهم البحوث والدراسات التي حاولت أن تدرس مبدأ العدالةمن خلال محاولة الإحاطة بكل جوانب هذا المفهوم، وعلاقته بأهم العوامل الاجتماعية المتداخلة.

وقبل الخوض في تبيان مفهوم العدالة عند "ساندل"، أردنا في البداية أن نعرج إلى مفهوم العدالة من الناحية اللغوية والاصطلاحية.

يعرف "لالاند" العدالة في موسوعته الفلسفية:Justice : في الأصل كانت Jusكلمة ذات معنى ديني، واستمر هذا المعنى في Jurare، إن كلمة Jus المفهومة بالمعنى العلماني، ثم المحصورة في هذا المعنى، أعطت كلمات Justitia، injuria، Justus، وبالتركيب أعطته Judicare، Judex، قول الحق، ذلك الذي يقول الحق، أو العادل، كما لدينا هنا مضافا إلى . Jus، الجذر الذي نجده δixnإنها مصادقة طريقة، لأن الكلمة اللاتينية Jus تترجم الكلمة لليونانية δixn[1]

يعرفها الجرجاني: "العادل من اجتنب الكبائر، ولم يصبر على الصغائر، وغلبصوابه، واجتنب الأفعال الحسية كالأكل في الطريق"

[1]أندريه لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، (ط 2؛ بيروت: عويدات، 2001)، ص715.

من خلال هذا التعريف إن العادل هومن ابتعد عن الكل ما يخل بالفعل الأخلاقي، والتحلي بالصبر عن كل ماهوصغير وكبير.

يعرفها مسكويه:"العادل هو الذي من شأنه أن يساوي بين الأشياء غير المتساوية" [1]أي هنا العادل من ساوي بين الأفعال والأشياء الغير معتدلة، كالتساوي في الحقوق والواجبات.

يعرفها جميل صليبا في "معجمه الفلسفي":" العدالة: هيالاستقامة. في الشريعة الاستقامة على طريق الحق، والبعد عما هو محظور، ورجحان العقل على الهوى"[2]

من هذا التعريف نتوصل إلى أن العدالة اجتناب كل ما هومرفوض دينيا، واستخدام العقل لأنه هوأعدل قسمة بين الناس، وهو الذي يوصل السلوك البشري نحو الطريق الصحيح.

يعرفها إبراهيم مذكور في معجمه: «العدالة:(أ) الاستقامة، (ب) فلسفيا: إحدى الفضائل الأربع الكبرى التي سلم بها الفلاسفة من قديم وهي الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة"[3]

من خلال هذا التعريف نتوصل الى أن العدالة هي الاعتدال وسلك الطريق الصحيح، كما يعرفها الفلاسفة بأنها إحدى الفضائل الكبرى، فالإنسان الذي يتحلى بهذه الفضائل كالعفة والشجاعة، فهو أساس مستقيما وعادل.

يعرفها الجرجاني:" العدالة: الاستقامة. وفي الشريعة عبارة عن الاستقامة عن طريق الحق باجتناب عما هو محظور دينيا"[4]

ومن هنا يمكننا القول بأن العدل والاعتدالوالاستقامة، أي عكس الاعوجاج أي يجب على الفرد الابتعاد عن كل ما هو ومرفوض دينيا.

---

[1]مراد وهبة، **المعجم الفلسفي**، (د.ط؛ القاهرة: دار قباء الحديثة، 2007م) ص405

[2]جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، (د.ط؛ بيروت، الكويت: دار الكتاب العالمي) الجزء الثاني، ص58.

[3]إبراهيم مذكور، **المعجم الفلسفي**، (د.ط؛ القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1983م)، ص117.

[4]محمد بن علي الجرجاني، **كتاب التعريفات**، (د.ط؛ بيروت،: دار الكتاب العلمية، 2000م)، ص157.

ثانيا:تعريف العدالة من الناحية الاصطلاحية:

يعرفها "مصطفى حسيبة" في معجمه الفلسفي: إذا كانت العدالة كسلطة لتطبيق القانون فهي مستقلة عن الجوهر،وعليه عرفها "مونتيسكو" في كتابه روح القوانين الذي يفصل السلطة القضائية عن السلطة التشريعية والتنفيذية، حيث مفهوم العدالة يعني: احترام ضابط القانون، من جهة وفضيلة احترام حقوق الآخرين من جهة أخرى.[1]

يتضح لنا من خلال تعريف "مونتيسكو" للعدالة على أنها تقوم باحترام العوامل الموجودة بين السلطات الموجودة في الدولة وعدم التداخل فيما بينها، كالسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، فلكل سلطة من هذه السلطات دورها الفعال في تحقيق العدالة والرفاه الاجتماعي.

أما كمنهج ينظم العلاقات المتبادلة بين المواطنين في المدينة،فإنه من المفترض أن تسود العدالة،سواء بشكل توزيعي يقسم الواجبات والامتيازات،وعليه العدالة تعني التعامل مع مختلف الناس ككائنات سواسية، لا فرق فيما بينها،وعليه يرى "روسوا" أنه لا يمكن تحقيق العدالة إلا عن طريق المساواة المدنية التي تبدأ بالتخلي عن الحقوق الطبيعية لصالح نظام سياسي حقيقي.[1]

من خلال ماسبق، يمكننا القول ان العدالة الاجتماعية حسب "روسوا" لاتتحقق في المجتمع الطبيعي، وإنما تتحقق من خلال تنازل كل الأفراد في حقوقهم الطبيعية لصالح فرد واحد، يضمن لهم حرياتهم وحقوقهم المدنية، ونجد ذلك في كتابه في العقد الاجتماعي.

ومن هنا يمكننا القول بأن العدالة هي التعامل مع أفراد المجتمع سواسية مع إعطاء لكل ذي حق حقه وذلك بالتزام الفرد بتقديم واجباته لضمان حقوقه والتمتع بحريته، فالعدالة لا تتحقق إلا إذا التزم الفرد بتطبيق واجباته واحترام القوانين تتحقق بذلك المساواة.

---

[1] مصطفى حسيبة، **المعجم الفلسفي**، (ط1؛ الأردن، عمان: دار أسامة، 2009م) ص 308، 309

يعرفها "جميل صليبا" في معجمه الفلسفي:اجتناب الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر واستعمال الهدف واجتناب الكذب، وملازمة التقوى، والبعد عن الأفعال الخسيسة.

أما التعريف الاصطلاحي للعدالة فنجده يختلف باختلاف الفلاسفة وبنيتهم السياسية فهناك من يرى أنها المبدأ المثالي، أو الطبيعيأو الوضعي الذي يحدد معنى الحق،ويوجب احترامه وتطبيقه فإذا كانت العدالة متعلقة بالشيء المطابق للحق دلت على المساواة والاستقامة، وإذا كانت متعلقة بالفاعل دلت على إحدى الفضائل الأصلية، وهي الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة.[1]

ومنه تعتبر العدالة قيمة من القيم الأخلاقية الكبرى التي تقوم عليها سعادة البشرية، وذلك بالابتعاد وترك كل الأفعال الخسيسة والدنيئة والكذب والجور، ويظهر لنا هنا أن العدالة لا تتحقق إلا من خلال الالتزام بالقواعد الأخلاقية.

يعرفها "إبراهيم" مذكور في معجمه: "العدل: صفة للأشياء ويراد به المطابق للحق الطبيعي ومنه المضبوط والصواب، وعند "أرسطو" الفضيلة وسط عدل. والعادل من يحترم حقوق غيره ولا يخضع لميل أوهوى ولا يجور في حكمه أحد.[2]

يرى"أرسطو" أن العدالة لا تتحقق إلا من خلال الجهد المبذول من طرف المواطن في الدولة، وذلك من خلال العمل على ما يسميه " أرسطو" بالعدالة التوزيعية أي بأخذ كل ذي حق حقه.

ومن خلال هذا التعريف نتوصل إلى تعريف العدالة بأنها، احترام القوانين وإعطاء لكل ذي حق حقه، والابتعاد عن الكذب والجور وكل وسائل الظلم والاستبداد، ومعاملة كل الناس سواسية في المجتمع لكي يسود نظام العدل بن المواطنين. أي والأمر المتوسط بين الإفراط والتفريط.

---

[1] جميل صليبا، المرجع السابق، ص 58، 59.

[2] إبراهيم مذكور، المرجع السابق، ص 117

يعرفها "الجرجاني" هي النحوين خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى، وفياصطلاح الفقهاء من اجتنب الكبائر ولم يصبر على الصغائر، وغلب صوابه واجتنب الأفعال الخسيسة كالأكل في الطريق.[1]

ومن هنا يمكننا القول بأن العدل والاستقامةوالاعتدال، والميل إلى الحق فالإنسان المعتدل والذي يميل إلى فعل الصواب والابتعاد عن كل ما هو خاطئ.

[1]محمد بن علي الجرجاني، المرجع السابق،ص 157 .

المبحث الثاني: العدالة من منظور تاريخي (أفلاطون ـ كانط ـ راولز):

1. أفلاطونPlaton*:(437 ـ 347 ق م)

لعبت أساليب السفسطائيين وطرفهم دورًا كبيرًا في توجيه أفكار أفلاطون، إلا أن تأثره الشديد كان من معلمه سقراط، فقبل التحدث عن أفلاطون وأفكاره السياسية ونظرته لفكرة العدالة لابد لنا التطرق أولًا إلى أفكار أستاذه " سقراط "

يعرف "سقراط" على أن العادل هو الحكيم والصالح، وأن المتعدي هو الشرير والجاهل،وهو يظن أن الإنسان يميل بطبعه إلى التعدي أكثر ممن العدالة والدولة وينبغي أن تعلم الفرد حب العدالة.[1]

امتاز "سقراط"** بفصاحته في الخطابة وقدرته على محاربة السفسطائيين الذين حاولوا النيل من سمعة أثينا وثقافتها بواسطة تعليم الشباب فن الاحتيال والمغالطة، "فسقراط" تأثر كثيراً بالتدهور الأخلاقي والسياسي الذي بلغته. أثينا في عهده، فكانت غايته هو تحطيم السفسطائيين وإظهار نقاط ضعفهم والكشف عن تعليمهم.

---

*أفلاطون: يعد أفلاطون من أعظم فلاسفة العصور القديمة، ولد عام 427 ق.م، من أسرة أرستقراطية أثينية عريقة، كان شديد التأثر بأستاذة سقراط في حياته، حيث أخذ عنه فكرة الفضيلة معرفة والرذيلة جهل، ومن أهم مؤلفات أفلاطون مجموعة من المحاضرات. أهمها: الجمهورية، السياسي القوانين. جورج طرابيشي **معجم الفلاسفة** (ط3؛ بيروت: دار الطبعة،2006) ص 71،74

سقراط: فيلسوف يوناني، ولد في ألو بكليةبآستيكا عام 470 ق.م، ومات في أثنيا عام 399 ق.م، جاء بمنهج التوليد والتهكم، شعاره <<اعرف نفسك نفسك>> وهومن أنزل الفلسفة من السماء إلى الأرض، وللمزيد من الثراء المعرفي، الرجاء العودة إلى: جورجطرابيشي، **معجمالفلاسفة، المرجع السابق، ص 365

[1]أحمد الميناوي، **جمهورية أفلاطون**، مراجعة طه عبد الرؤوف، (ط1؛ دمشق: دار الكتاب العربي، 2010م)، ص 28.

فبشيء معروف أن أثينا وما عاشته من ويلات وحروب قد أثرت سلبا على المستوى المعيشي للمواطن الأثني، وكل هذا ولد أزمة في أثينا، من خلال معاناة المواطن الأثني من جبر وتسلط السلطة الحاكمة، كل هذا دفع الفلاسفة اليونانيون إلى البحث عن ترياق وعلاج لتلك الأزمة، من خلال البحث في جوهر الوجود الإنساني الذي يتمثل في العدالة، فبواسطة العدالة يمكن أن يتحقق الرفاه والاستقرار الاجتماعي، ولذلك بعد خروج من الحروب التي دارت بين أثينا وأسبرط والتي تسمى "بحرب البولو بينز" دامت أكثر من 30 سنة ، حاول الفلاسفة اليونانيون تقديم نموذج للعدالة يحقق طموح المواطن الاثني.

لقد أشتهر "سقراط" بفكرة << الفضيلة هي المعرفة والجهل رذيلة >> ويقصد بها أن الإنسان يرتكب الأخطاء ويقوم بأعمال الشر، ويقصد بها أن الإنسان يرتكب الأخطاء ويقوم بأعمال الشر، لأنه جاهل ولا يتمتع بالقدر الكافي من العلم، والمعرفة لإصدار الأحكام العادلة. فالمعرفة في رأيه تجعل الإنسان الذي يتمتع بالقدر الكافي من المعرفة والعلم بصدر أحكاما عادلة.

فكانت غاية سقراط هي إيقاظ ضمير الأثنيين ونشأة الحب بين الأفراد ونجح في ذلك إلى حد كبير، لأن خطاباته قد فطنت العديد من المصلحين في أثينا ودفعهم إلى البحث عن أسس وقيم جديدة. لتنظيم العلاقات التي ترتبط بين أفراد المجتمع الاثني. ولكن هذا النجاح كلفه حياته حيث تآمر عليه فئة من السفسطائيين، وغيرهم وحكموا عليه بالإعدام، بدعوة أنه <<ينكر الآلهة ويفسد الشباب>>

ولقد كان في حساب سقراط: أن الخضوع لحكم الإعدام هو تحقيق للعدالة في حد ذاتها. فالعدالة عند "سقراط" هي فضيلة من الفضائل لأن سقراط رغم الحكم عليهبالإعدام ظلما إلا أنه قال وجوب احترام العدالة وقوانينها، حتى ولوكانت هذه القوانين جائرة ومستبدة، ف "سقراط" كان آمنا بمبادئ آخر لحظة من حياته وذلك لكي يقدم لنا نموذجًا للملخص للعدالة وقوانينها[1]

[1]محمد نصر مهنا، **تاريخ الأفكار السياسية وتنظيم السلطة**، (د.ط؛ الإسكندرية: المكتب الحديث، 1999)، ص 54،55

إن غاية "أفلاطون" هوتحديد صورة الدولة المثالية التي تتحقق فيها العدالة. فالعدالة عند "أفلاطون" تتمثل في فضيلة النفس الفردية، كما هي نظام يتعلق بالدولة فقد كان عليه تغيير طبيعة الإنسان وتكوين الدولة على حد سواء، حتى يصل إلى تحديد الظروف الواجب توافرها كي تتحقق العدالة في كل منها. حيث أكد "أفلاطون" أن المجتمع ينقسم إلى ثلاث طبقات متمايزة بحكم الطبيعة ويرى أن لكل طبقة من هذه الطبقات الثلاث وظيفتها الخاصة فرضتها الطبيعة لها، وخصتها بها لاينبغي لها أن تدخل في عمل الطبقة الأخرى وتتمثل هذه الفضائل الثلاث في الاعتدال والشجاعة والحكمة.

وعليه يرى "أفلاطون" أن كل ما نحتاج إليه المدينة بعد الفضائل الثلاث التي ذكرناها، هي الدعامة أوالركيزة التي نشأت عنها هذه الفضائل وبفضلها تستمر في الوجود وهذه الفضيلة هي العدالة.[1]

قام "أفلاطون" بتقسيم البشر في دولته إلى فئات لأنه يعتبر ذلك التقسيم عادلًا لأنه طبيعي،كما يعتبره تقسيما نافعًا لأنه يتيح فرصة العمل وخدمة الجميع بأعلى كفاءة ممكنة، ذلك أن كل فرد يعمل وفقا لاستعداداته ومواهبه وفطرته.

يرى "أفلاطون"من خلال تقسيمه لطبقات المجتمع، إلى طبقة الحكماء والفلاسفة، وطبقة الجند والعبيد هو نسيج رباني، غذ نسجت في باطن الأرض وجبر الإنسان على أن يكون حكيما وجندبا وعبيدا، ويقابل هذا التقسيم الهادف، فطبقة الفلاسفة يقابلها الذهب، والجند يقابلها معدن الفضة، وطبقة العبيد: حديدا ونحاسا، ولهذا جعل من التفاوت أمر طبيعي لا يمكن تجاوزه، والعدالة حسب أفلاطون لا تتحقق إلا من خلال احترام هذا التفاوت الطبيعي، وضرورة احترام كل طبقة للمهام المنوطة لها، دون التداخل بين هذه الطبقات في مهامها ومصالحها.

[1] أفلاطون، **الجمهورية**، تر: أميرة حلمي مطر، (د. ط؛ القاهرة: لهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994) ص 24، 25

إن قضية العدالة شغلت حيزًا كبيرًا في الفكر السياسي الأفلاطوني ويتمثل جوهر العدالة في الفضيلة التي تهدف إلى الخير الأسمى للدولة وأفرادها، والعدالة توازي مجموعة الفضائل التي تنظم الحياة البشرية العامة والخاصة، ويعني ذلك أن يؤدي كل في الدولة ما عليه من التزامات وواجبات يحكم موقعه وبحسب حالته الطبيعية، وغاية العدالة عنده هي تحقيق الأمن والنظام في الدولة دون عائد من حقوق، وإذا نجد أن الحرية في جمهورية أفلاطون غائبة أو مفقودة، إذ ليس الأحد من أفراد الدولة أن يغير مكانة فيها أوان ينتمي لطبقة دون طبقته، ذلك لأن الطبيعة تتدخل وفق القدرات والطاقات البشرية تقوم طبقات الدولة وتعمل في تناسق من أجل الإبقاء عليها والحفاظ على استمراريتها.[1]

لقد كان لأفلاطون أثر كبير في معالجة الفكر السياسي اليوناني بشكل أكبر وخاصة فكرة العدالة، فالعدالة بالنسبة له كانت فضيلة عامة للدولة وخاصة للفرد، فأفلاطون أكد على أهمية وقيمة العدالة وما تجلبه من خير على صاحبها وعلى الدولة، أي أن العدالة فضيلة تهدف في الأساس إلى خير الفرد والدولة معا.

2. العدالة عند "كانط"Kant*(1724 – 1804):

لقد ترسخت شهرة "إيمانويلكانط"، كواحد من أعظم الفلاسفة في العصر الحديث، وبقيت كذلك من أن صورة كتابه << نقد العقل المجرد>> وتوالت بعد ذلك كتاباته المهمة في الفلسفة الأخلاقية والسياسية ابتداء << تأسيس ميتافيزيقا الأخلاقية>>.

ففي كتاب المبادئ ميتافيزيقا الأخلاق يقدم أوجه الاختلاف بين المبادئ الأخلاقية وقوانين الطبيعة، ويذهب إلى أن الاختلاف بينهما يمكن في إحساسنا الذاتي بالإلزام بطاعة القوانين الأخلاقية.

---

[1] محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 60

*كانط: فيلسوف ألماني ولد ومات في كونيعسبرغ في (1724. 1804) من أسرة برجوازية، نادى كانط بأخلاق الواجب وأسسها على العقل لأنه أعدل قسمة بين الناس، من مؤلفاته، نقد العقل المحض، نقد العقل العملي، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، المعجم الفلسفي لـ: جورج طرابيشي، المرجع السابق، ص 514،518

يقول "كانط": << أن كل إنسان لابد أن يسلم بالقانون الأخلاقي، أعني قاعدة الإلزام هذه القاعدة ينبغي أن تلتمس في طبيعة الإنسان ولا في ظروف العالم الذي وضع فيه، بل لابد من البحث عنها بطريقة قبلية في تصورات العقل الخالص وحدها>>[1]

ونستنتج من حديث أوقول "كانط": أن كل شيء في الطبيعة يخضع لقوانين، والكائن العاقل وحده هوالذي يملك القدرة على السلوك بحسب تصور القوانين، أي بحسب المبادئ، أي هوالكائن الذي يملك الإرادة لذلك، ويعتمد أساس هذه النظرية على مبدأ الحق وهوشامل لجميع البشر، ومستمد من الحتمية المطلقة من خلال مفهوم الإرادة الخيرة التي توجه الإنسان نحو غايات وأهداف عامة تصحح مبدأ سلوكه.

يتطرق "كانط" في مناقشتهلمسألة يهدف من خلالها إلى نقض مفهوم المنفعة، فـ"كانط" تناول مفهوم العدالة على خلاف المذهب النفعي، حيث تقوم الأخلاق عنده على العقل وحده، مادام هومصدر الإلزام الخلقي، ومن هنا نسب "كانط" إلى الأخلاق صفة <<الضرورة المطلقة>>ونادى بضرورة وجود قوانين أولية كلية وضرورية في مضمار السلوك الإنساني[2]

بمعنى أن "كانط" تناول مفهوم العدالة على خلاف المذهب النفعي أي ضد المنفعة، حيث تقوم الأخلاق عنده على العقل وحده، مادام هومصدر الإلزام الخلقي ومن هنا نسب "كانط" إلى الأخلاق صفة الضرورة المطلقة أي الثابتة.

يرى "كانط" أن أي استنتاجات قد تتوصل إليها من خلال التفكير في المنفعة لن تكون مؤكدة، هذه هي النقطة الجوهرية التي ينطوي عليها المثال الذي قدمه عن الوصاية.

---

[1] إيما نويل كانط، **تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق**، عبد الغفار مكاوي، مر:عبد الرحمان بدوي، (د.ط؛ الهيئة المصرية للكتاب، 1980)، ص8،9

[2] ديفيد جوستون، **مختصر تاريخ العدالة**، تر: مصطفى ناصر (د.ط؛ الكويت: عالم المعرفة، 2012)، ص 177

ويرى "كانط" أن الوصي الذي يختار الطريقة التي يتصرف بها في الأملاك بناء على منفعة متوقعة، عليه أن يقدر النتائج التي قد تترتب على أي تصرف ينطوي القيام به (على سبيل المثال الامتناع عن التصريح بوجود الأملاك على الإطلاق، ومن ثم يستغلها ويصرف قيمتها تدريجيا، أو يوزعها على الورثة على أهل تعزيز سمعته وبالتالي الاستفادة ماليًا من ذلك) وهي ممارسة غير مؤكدة النتائج حتمًا، إذ أنها تجرد الوصي من أي احترام أخلاقي بشكل واضح[1]

ومن هنا يرى "كانط" أن القانون الأخلاقي يعد واجبًا، ومن الضروري فرضه وإجبار الآخرين على طاعته، كما يرى أن الأساس الصحيح للتفكير في الأخلاق والعدالة هي الحرية وليس السعادة. حيث رفض كانط بإصرار فرضية أن يكون تعزيز المتعة أو الارتقاء بالسعادة البشرية نافعا في أي وقت، فبديهية "كانط" أن البشر أحرار وعقلاء ومسؤولون بمنزلة حجر الأساس.

ومن هذا المنطلق، ربط "كانط" المجال السياسي المتعلق بالعدالة بمبدأ الواجب من أجل الواجب، وقاعدته في ذلك أن الإنسان قبل قيامه بعمل أو فعل معين، يجب أن يقيس نتيجة ذلك الفعل على ذاته أولا ثم على المجتمع وبقية الأفراد في مرحلة ثانية، فإذا تقبل هذا الفرد نتائج ذلك الفعل، أصبح بذلك قاعدة عامة يمكن الاستناد عليها وتعميمها على باقي الأفراد.

3. جون راولز John Rawls*(1921 . 2002):

تعد نظرية العدالة عن "جون راولز" من أهم النظريات التي تداولها "راولز" في القرن الثامن عشر، وهدفه في ذلك هو الوصول إلى نظرية جديدة في العدالة تسعى إلى إيجاد ترتيب يعزز مبادئ الحرية الليبرالية، مع تقديم حماية أفضل للمساواة في الحرية وعليه يعتبر "راولز"<< إن العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، كما هي الحقيقة للأنظمة الفكرية، مهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة لابد من رفضها إذا كانت غير

[1]–المرجع نفسه، ص 178

صادقة، كذلك الأمر بالنسبة إلى القوانين والمؤسسات مهما كفؤة وجيدة للتشكيل، لابد من إصلاحها أوإبطالها إذا كانت غير عادلة>>[1]

ومن هنا يجعل جون "راولز" من العدالة الأساس الأول لكل المؤسسات الاجتماعية، فالعدالة هي أساس هيكل المؤسسات الاجتماعية، ومن ثمة فكل القوانين السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية تسير وفق مبادئ العدالة.

كما بدأ كذلك تصور "راولز" للعدالة عن معارضته لتصورات الفلسفة النفعية التي بلورها عدد من الفلاسفة النفعيين أمثال "بنتام"، وجون ستيوارت ميل والتي سيطرت على الفكر السياسي والأخلاقي في العالم الغربي،وقد تبنت هذه الفلسفة مبدأ المنفعة بوصفة غاية لكل سلوك أخلاقي، وعلقت أخلاقية الأفعال الإنسانية على مدى ما تحقق من منافع أوتدفع أضرار أي تحقق أعظم قد من السعادة لأكبر عدد من الناس، وأقرت بأن الأفعال تكون صائبة إذا كانت تميل إلى تحقيق السعادة، وتكون خاطئة إذا مالت إلى الشقاء والتعاسة.

أراد "راولز" أن يقدم بديلًا عن المذهب النفعي لأنه لا يقدم تفسيرًا مرضيًا للحقوق والحريات الأساسية للمواطنين كأفراد أحرار ومتساوين وهومطلب على حد قوله ذوأهمية أولى مطلقة من أجل تفسير المؤسسات الديمقراطية[2]

وعليه تعد نظرية العدالة عند "راولز" أهم محاولة فلسفية لبناء قاعدة نظرية للممارسة الليبرالية، معنى ذلك أن هدف "راولز" هو التوصل إلى نظرية في العدالة قابلة للتطبيق وبديلة عن التصورات النفعية للعدالة.

---

[1] جون راولز، **نظرية في العدالة** تر: ليلى الطويل، (منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب؛ وزارة الثقافة، دمشق: 2011م)، ص29

[2] جون راولز، **نظرية في العدالة**، المصدر السابق، ص 12.

*جون راولز: ولد في بلتيمور بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1921، كان أستاذ فلسفة بجامعة هار فارد بسنة 1959م، يعد من المتأثر بالفكر الكانطي خاصة فلسفة الأخلاقية، وكدلك فلاسفة العقد الاجتماعي من أهم مؤلفاته: نظرية فيالعدالة، الليبرالية السياسية ... الخ، جورج طرابشي، المرجع السابق ص 207

العدالة إذن عند "راولز" هي أساس الهيكل الاجتماعي لذا وجب أن تتفق سائر الإجراءات التشريعية والسياسية مع ما تقتضي به مبادئ العدالة.

ومن هنا يتعين في نظر "راولز" تحديد القواعد والمبادئ التي تُثير المؤسسات الاجتماعية للعدالة، وذلك من خلال وضع نظام للعدالة منصف يتم تطبيقه على البنية الأساسية للمجتمع؛ أي على المؤسسات السياسية والاجتماعية الرئيسية وبطريقة تلاؤمها مع بعضها البعض في نظام موحد.

المبحث الثالث: العدالة ومشكلة الحرية الإنسانية:

تعتبر العدالة من المشكلات الإنسانية التي أثيرت في ميدان الفلسفة السياسية، وذلك نظرا لارتباطها الوثيق بالإنسان في حد ذاته، وهي ما تمثل جوهر وجوده، ولعلى تاريخ الفكر البشري حافل بمثل هذه الأفكار عن العدالة التي تساهم ولو بقسط قليل في محاولة تحقيق هذا الجزء الأساسي في الحياة السياسية. ومن ثمة فمشكلة العدالة تمثل جوهر العمل السياسي أو من المهمة الأساسية التي يسعى الحكام إلى تحقيقها عبر مختلف الأزمنة والأمكنة.

من العدل أن يكون الإنسان حرًا، كما أن الحرية لا تكتمل إلا بالعدل، فكلاهما مكمل للآخر، فالحرية الإنسانية تكمن بالعدل وذلك بإقامة التساوي في الأحكام والقوانين، بحيث لا يجوز الحاكم على إنسان، كل القوانين هي المحكمة والمعتبرة، ففي الحرية ملزم بواجب العدل.

فواجب على كل إنسان أن يصون شأنه، وتحمي مكانته، وتخدم أوطانه، ناهضًا من خلال ذلك بما تقضى به الحرية ويستلزمه العدل وما يوجبه الشرف الذاتي من تأييد حق وتنفيذ باطل وحق الكرامة كحق الحرية ملزم بواجب [1]

فعلى كل إنسان أن يخضع لقوة العدل، فالعدل أساس الكون وبه قوامه ونهوضه، فلا نجاح لقوم يزيدون العدل بينهم. فالعدالة والحرية هما ركن الدولة الإنسانية التي تتحقق فيها إنسانية الإنسان، وذلك يعني أن الاتجاه لتطبيق العدالة على حساب الحرية أو الحرية على حساب العدالة هوانتقاص من إنسانية الإنسان.

فقبل التحدث عن العدالة يجب التحدث عن الحرية الإنسانية أوما يسمى بالحرية الذاتية، فالمجتمع الذي تسود فيه الحرية فهوالمجتمع تكمن فيه المساواة وتتحقق فيه العدالة. يعرف "هيجل" الحرية: << بأنها هي المطلق والمطلق هوالعقل المجسد في التاريخ وفي الدولة، أن

[1] عزة قرني، **العدالة والحرية في عصر النهضة العربية الحديثة**، (د ط؛ الكويت: عالم المعرفة، 1978)، ص 10

يكون الإنسان حرًا هوأن يقبل ضرورة الحرية، أي أن يستوعب منطق التاريخ ويتماشى مع هدف الدولة. إما أن يريد عدم الارتباط فيعني ذلك الارتباط إلى البحث والاتفاق>>[1]

يقصد "هيجل" من تعريفه للحرية أي أن مشكلة الحرية تبرز من خلال ارتباطها سابقًا بها، وهي صراعها الدائم ما بين بعدها الفردي والاجتماعي، فإذا كان الفرد هومحور الحرية الأساسي، فإنه لا يستطيع العيش إلا في مجتمع تحكمه قوانين وأحكام يسير وفقها.

فمادام الإنسان جزءًا من مجتمع فقضيته هنا هي قضية الالتزام بهذا المجتمع والجماعة المكونة له، كنتيجة حتمية للعلاقة التي تربطه بها، لأن الإنسان ليس حيوانًا اجتماعيًا ومفكرًا فقط، بل لديه أهواء وحاجيات ورغبات، ولديه مزاج اجتماعي يدفعه إلى الرغبة في توجيه كل شيء على هواه[2].

فالحياة الإنسانية هي في حاجة إلى النظام والتنظيم، فلا يمكن للحرية أن تتوفر إلا في ظل النظام، ولا يمكن إقامة نظام دون سلطة، وبالسلطة والنظام تتحقق المساواة والعدالة وعليه لا يمكن الفصل بين العدل والحرية فكلاهما مكمل للآخر، فعلى الإنسان الالتزام بما يفرضه عليه المجتمع من قوانين وأحكام، لأن الإنسان لديه رغبات وأهواء يسعى إلى تحقيقها فهوبحاجة إلى نظام يخضع له وواجب ملزم بتطبيقه.

كما نجد نظرية العقد الاجتماعي التي ترى بأن الأفراد كانوا يعيشون مع البدائية اللطيفة قبل انتظامهم في جماعات سياسية، وأن تلك الحياة التي كانوا يعيشونها قبل الانتقال إلى الحياة المدنية، قد اتسمت بالحرية والمساواة، ولذلك فليس من المتصور أن يكون الأفراد قد قبلوا الخضوع لسلطة سياسية إلا من أجل المحافظة على حقوقهم الطبيعية والتمتع بحرياتهم الفطرية[3]

---

[1] عزيز عرباوي، **مفهوم الحرية في الاسلام**، (د.ط؛ المغرب: مجلة دراسات وأبحاث مؤمنون بلا حدود، 26 ماي 2016)، ص 8

[2] عزيز عرباوي، **مفهوم الحرية في الاسلام**،المرجعنفسه،ص 19

[3] برهان زريق، **فلسفة الحرية ودورها في المشروع النهضوي العربي**، (طبعة 1؛ سورية، دمشق: دار حوران، 2010)، ص 33.

كان الإنسان البدائي يعيش الحياة الطبيعية، أي القوي يستولي على الضعيف قبل انسجامهم وانتظامهم في جماعات سياسية لذلك سعى الأفراد للخضوع لسلطة سياسية إلا من أجل تحقيق حقوقهم والتمتع بحرياتهم.

وعليه فنظرية العقد الاجتماعي، إذًا تقوم على تمجيد الفرد وتقديس حرياته وحقوقه، إذ تحسبها سابقة على الجماعة، والجماعة ما قامت إلا من أجل تلك الحقوق والحريات، لأن الجماعة قد قامت على الفرد ومن أجل الفرد، وبالتالي يكون الفرد غاية الدولة، ومصالحه هي التي تحدد مجال نشاطها.

إن الحرية هي التي تتجسد فيها أعلى مراتب الجمال في الحياة والفن والفكر والعلم، والتي لا تناقض النظام، فالحرية في أن تختار ضمن نظام متميز، والفوضى هي تفقد كل اختيار ضمن منظومة فاسدة، فالحرية تمثل ما هو مشترك بين الأمم في جميع العصور والأمكنة وهي حاجات أساسية، منها الحاجة إلى الإفصاح عما ينتاب الإنسان من عوامل نفسية وانفعالات وتأثيرات مختلفة، والحاجة إلى الحقيقة قولًا وفعلًا، والحاجة إلى الشعور بالجمال المطلق والتعبير عنه بشتى وسائل التعبير الممكنة، وغيرها من الحاجات الإنسانية التي تجعل ممارسة الحرية مضبوطة ضمن قانون إنساني أسمى[1]

ويتضح لنا من خلال رواد العقد الاجتماعي "توماس،هوبز، وجون جاك روسو وجون لوك" أنهم حاولوا أن يفسروا أصل ونشأة المجتمعات السياسية من منظور طبيعي.

فعلى سبيل المثال، نجد الفيلسوف "توماس هوبز"، فسر أصل نشأة الدولة من خلال توق الإنسان نحو الأمن والاستقرار وتحقيق العدالة الاجتماعية، وكل هذا لا يأتي حسبه، إلا من خلال تنازل الأفراد الكلي عن حقوقهم الطبيعية لصالح فرد واحد يضمن لهم حرياتهم وحقوقهم المدنية، وكل هذا حسب "هوبز" يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، ونجد كل هذا في كتابه "اللويثان" أو في بعض الترجمات الاخرى ب: "الثنين" أو المبادئ الأولى

[1] عزيز عرباوي، **مفهوم الحرية في الاسلام**، مرجع سابق، ص4

لظهور المجتمعات الصناعية، وكذا كتابه مبادئ القانون الطبيعي. les éléments des droitsnaturels

ومن هذا الكلام نستنتج أن الحريةارتبطت بالحياة اليومية بالنظام السياسي، ذلك اعتبار الحرية حقا يشترك فيه جميع الناس، يفترض توفر نظام سياسي وقوانين تنظم هي الحرية، فالحرية ليست إدارة مطلقة بل هي الحق في القيام بما يفرضه القانون دون المساس بحرية الآخرين.

ومنه فالتطور الحضاري للمجتمع مرتبط بالتطور الحضاري للمجتمع مرتبط بالتطور العلمي والسياسي والفكري للفرد، فقياس مستويات هذا التطور تكون بمدى الإحساس بهامش الحرية في ممارسة الإبداع والتعبير، فتقليص هامش الحرية يحول دور هذا التطور ويقف حجر عثرت أمام النموالفكري لإفراد المجتمع، وبالتالي الزيادة في معدل الأمية، والتخلف يولد صفة اللاعدل في ظل انعدام تهميش الحرية الفردية.

الفصـــل الثاني

العدالة عند مايكل ساندل

المبحث الأول: مصادرة فكرة العدالة عند ساندل (إيمانويل كانط، جون ستيوارت ميل)

المبحث الثاني: مفهوم العدالة عند ساندل

المبحث الثالث: العدالة التوزيعية عند مايكل ساندل

المبحث الأول: مصادر فكرة العدالة عند ساندل (إيمانويل كانط، جون ستيوارت ميل)

1. إيمانويل كانط"kant":

يعتبر "كانط" من أهم الفلاسفة المعاصرينالذين عالجوا موضوع الليبرالية،فليبرالية "كانط" تقر بأولية العدالة إلى أسبقية الحق على الخير، حيث وضع "كانط" طرق مختلفة لكن مترابطة بفهم أولية العدالة.

فالطرق التي وضعها "كانط" تقيد أن العدالة سابقة من حيث كون مقتضياتها ترجح غيرهامن المصالح الأخلاقية والسياسية، مهما كانت فحسب هذه النظرة، فالعدالة ليست مجرد قيمة مثل سائر القيم، بل هي أعلى الفضائل الاجتماعية على الإطلاق، فهي القيمة التي يجب الاستجابة لها قبل غيرها من القيم، فإذا أمكن تحقيق سعادة البشرية بواسطة وسائل غير عادلة، فإن العدالة لا السعادة هي التي من المفروض أن تسود[1]

هنا "كانط" يعتبر العدالة سابقة عن الخير، أي ينادي بأسبقية الحق على الخير، كما وضعها في أعلى المراتب وأعلى الفضائل الاجتماعية، حيث تعتبر أهم القيم الأخلاقية، والمصالح السياسية، كما يرى "كانط" أن البشر لكي يحقق سعادته يجب الاعتماد على وسائل عادلة، وعليه فالعدالة هي التي تسود لا السعادة في تحقيق العدل.

ويضع بذلك ليبرالية مختلفة عن صيغ ليبراليته، نجد ذلك "جون ستيوارت ميل" الذي يرى بأن العدالة << أهم جزء وأكثر قديسة وإلزامًا على الأخلاق في الأخلاق كلها>> بينما ذهب "جون لوك" إلى أن حقوق الإنسان الطبيعية هي أقوى من أن يبطلها، أي نظام سياسي مهما كان، حيث لم يكن أي من هذين المفكرين ليبراليًا بمفهوم أخلاق الواجب التي نادى بها "كانط"[2]

---

[1] مايكل جوستيس ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، محمد هناد (طبعة 1؛ مركز الدراسات العربية، بيروت: 2009)، ص36

[2] مايكل ساندل، المصدر نفسه، ص 37

هنا "كانط" يضع مفهوم العدالة عند كل من "جون ستيوارت ميل" و "جون لوك"، للتوصل مع إبراز مفهوم العدالة عنده، والاختلاف القائم بينه وبين كل منهم، فـ "كانط" ضد حل ليبرالية كل من "جون لوك" و"جون ستيوارت ميل".

ينادي "كانط" بنظرية الواجب الكلية، فأولية العدالة عنده ليست أولية أخلاقية فقط، بحيث لا تكون أسبقية الحق على الخير مجرد أسبقية الأولى على الثانية فقط، وإنما بمعنى أن مبادئ الحق مشتقة بصورة مستقلة عن الخير، معنى ذلك أن مبادئ العدالة، عكس الأوامر والنواهي العملية الأخرى، فنجد تبريرها على نحو يجعلها غير مرهونة بأي نظرة معينة للخير كما أن الحق، من حيث هو مستقل، يفيد الغير ويرسم له حدوده << أي أن مفهومي الخير والشر لا يعرفان قبل القانون الأخلاقي، الذي يظهر كأساس لهما، بل يجب تعريفهما بعد هذا القانون وبواسطته>>[1]

من وجهة نظر الأسس الأخلاقية، رد "كانط" أولية العدالة إلى قيمة القانون الأخلاقي الذي يتمثل في كونه يسعى إلى تحقيق بعض الأهداف والغايات، التي يفترض أنها خيرة، وإنما في كونه غاية في حد ذاته لها الأولوية على سواها في الغاياتوعليه فالليبرالية التي نادي بها "كانط" هي تلك الليبرالية التي ينوي "ساندل" التحدث عنها، والتي أطلق عليها "ليبرالية أخلاق الواجب"، لكن معارض بذلك فكرة أولية العدالة، أي أسبقية الحق على الخير أي بمعنى أدق << مسلمات العقل على مسلمات المنفعة>>

وعليه وضع "كانط" اعتراضين لا مفر منهما، ولا يمكن الاعتماد عليهما، الاعتراض الأول يقر بأن الأسس التي تقوم عليها النفعية لا يمكن الثقة فيها، بينما يفيد الاعتراض الثاني أن أساسًا من هذا القبيل حينما تكون العدالة معينة، يمكن أن تكون فسرية غير منصفة.

[1] مايكلساندل، المصدر السابق، ص ص37، 38

يبين "كانط" من حديثه أنه لا يمكن الاعتماد على النظرة النفعية، وعليه وضع معنيين تقوم عليها العدالة بالنسبة للواجب الأخلاقي، ففي معناها الأول ترفض فكرة العبرة بالنتائج، أما الثاني ترفض مبدأ الغائية، ومن هنا غاية "كانط" من إقامة ليبرالية تدعوا بالواجب الأخلاقي، وليس ليبرالية تسعى لتحقيق غاية أو نتيجة ما، ومن هنا يتضح لنا الأساس الغائي للنزعة الليبرالية لدى "كانط".

2. جون ستيورات ميلJohn Stuart Mill :

تعتبر العدالة عند جون ستيوارت ميل هي الجزء الأساسي والأكثر قدسية وإلزامًا على الإطلاق ضمن الأخلاق كلها، لكن ليس على أساس الحق المجرد، إنما ببساطة إن مقتضيات العدالة تحتل أعلى درجات سلم المنفعة الاجتماعية، مما يجعلها أكثر الواجبات قيمة[1]

يتحدث "جون ستيوارت ميل" أولًا على فكرة الحق، التي يرى أن الفرد لكي يتمتع بالحق، فذلك الشيء يفترض على المجتمع أن يدافع عنه في سبيل التمتع به. لكن السبب الذي يفرض على المجتمع القيام بهذا الواجب، هو المنفعة العامة.

فالأهمية التي تكتسبها العدالة والحقوق تجعلها أكثر إطلاقًا وإلزامًا من المزاعم الأخرى، غير أن هذه الأهمية تكمن أولًا وقبل كل شيء، في المنفعة الاجتماعية التي توفرها هذه العدالة وهذه الحقوق التي تشكل هذه المنفعة علة وجودها[2]

أي هنا يرى أن العدالة والحقوق، غايتها تكمن في المنفعة الاجتماعية للفرد.في ذلك يقول جون ستيوارت ميل: << كل فعل إنما يستهدف غاية ما، ويبدوا من الطبيعي أن تستمد جميع قواعد الفعل خاصيتها ومظهرها من الغايات التي تشدها>> بالنسبة إلى النظرة النفعية، مبادئ العدالة، مثلها مثل باقي المبادئ الأخلاقية، تستمد خاصيتها ومظهرها من سعيها

[1] مايكل جوستيساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، محمد هناد (طبعة1؛ مركز الدراسات العربية، بيروت: 2009)، ص 39

[2] مايكل جوستيساندل، المصدر نفسه، ص 40

لتحقيق غاية السعادة لأن المسائل المتصلة بالغايات، إنما هي مسائل متعلقة بما هو مرغوب فيه، والسعادة أمر مرغوب فيه، إنما في الواقع الأمر الوحيد المرغوب فيه كغاية لأن البشر يرغبونها فعلا، فمن هذا الجانب يتضح الأساس الغائي والافتراض السيكولوجي للنزعة الليبرالية لدى "جون ستيوارت ميل"[1]

يلاحظ "ميل" من خلال حديثه عن العدالة والحقوق، بأن غاية الفرد هي تحقيق السعادة، لأن الأمور والأشياء المتعلقة بالغايات، أنما هي مسائل متعلقة بما هو مرغوب فيه وعليه فالسعادة شيء مرغوب فيه فالكل يسعى إلى تحقيقه.

من خلال هذا يتضح لنا أن "جون ستيوارت ميل" يطعن في صحة تفضيل أوأسبقية العدالة، كما أنه يقر أن التفسير النفعي لا يمنح العدالة الأولية المطلقة، وأن هناك حالات خاصة تكون فيها بعض الواجبات الاجتماعية الأخرى من الأهمية ما يجعلها تسود على أي مسلمة عامة في مسلمات العدالة.

ومع ذلك إذا كان من شأن هذا الوصف خدمة لسعادة البشر، ماذا يبقى من الأسس لتأكيد أولية العدالة بشكل أكمل؟

وعليه "جون ستيوارت ميل" ضد "كانط" في فكرة تعظيم المنفعة على أولوية العدالة، وعليه يجيب على هذا السؤال، "كانط" بقوله ان حتى في الحالات الاستثنائية باسم السعادة البشرية، يجب رفض المنفعة لأن عدم التأكيد المطلق في السعادة أمرًا مشتركًا بين جميع البشر، إلا أنه لا يمكن لهذه الرغبة أن تصلح كأساس للقانون الأخلاقي. وعليه العدالة عند ميل تبنى عن المنفعة وتحقيق رغبة وسعادة البشر، على غرار "ساندل" و"كانط" اللذان ينادوا العدالة التي تبنى على الواجب الأخلاقي.

[1] مايكل ساندل،**الليبرالية وحدود العدالة**، المصدر السابق، ص 40

المبحث الثاني: مفهوم العدالة عند ساندل(Sandel):

تعرض "ساندل" لمفهوم العدالة من خلال الطعن في مسألة أسبقية الحق المطلق على الخير، أي مسلمات العقل على مسلمات المنفعة، باعتبار العدالة قيمة القيم عند "رولز"، يعد "رولز" مثل "كانط" ليبراليا يقول بأخلاق الواجب، فالعدالة عنده هي أولى فضائل المؤسسات الاجتماعية، وأهم اعتبار على الإطلاق في تقدير البنية التي يقوم عليها المجتمع والاتجاه العام للتغيير الاجتماعي، وعليه حاول "ساندل" أن يضع نظرية تبين فهم الآراء حول أولية العدالة وتقدير قيمتها.

تظهر أولية العدالة إدعاءًا قويا، فالعدالة ليست مجرد قيمة من بين القيم المهمة، نزنها وننظر فيها بحسب مايقتضيه الحال وإنما هي الوسيلة التي يقع بها وزن القيم وتقدير أهميتها جميعًا[1].

وبهذا المعنى، العدالة هي إن جاز القول << قيمة القيم>> فالعدالة هي المعيار الذي يتم به التوفيق بين القيم المتعارضة والتسوية بين التصورات المتنافسة حول الخير، فالعدالة عند "ساندل" هي المعيار الذي تقاس وتزن به كل القيم.

حاول "ساندل" من خلال طرحه لنظرية العدالة أن يبين قيمة الزعم عند "راولز"، القائل بأسبقية العدالة، ووجد أنه يتطلب تصورًا معينًا للذات الأخلاقية. أراد "ساندل" من خلال ذلك أن يقيم نظرية "راولز" في الذات للوصول إلى زعمه المتعلق بأسبقية العدالة التي يجب أن يقوم عليها. تناول "ساندل" نظرية "راولز" في الذات وبالضبط في علاقتها بنظريته في العدالة، أو تصور الحق عنده، لكن أشار "راولز" إلى أنه يجب على نظرية أخلاقية تامة أن تكون قادرة على تقديم نوع من التفسير للخير والحق معًا[2]

---

[1] مايكل جوستيسساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، المصدر السابق، ص 58

[2] المصدر نفسه، ص 225

أي هنا "ساندل" يلاحظ أن أسبقية العدالة في حد ذاتها لا يخص العدالة وحدها، بل يخص أيضا علاقة العدالة بتلك الفضائل المنتظمة في فكرة الخير، لذلك يجب قبل تقدير قيمة هذا الرغم يجب تناول نظرية "راولز" للذات في علاقتها بنظرية الخير.

إن نقاط التلاقي الرئيسية بين نظرية "راولز" الأخلاقية من جهة، ونظريته في الذات من جهة أخرى، أدى إلى اتصال أخلاقية الحق ففي حدود الذات، وأخلاقية الخير تتصل بوحدة الأشخاص بمعنى ذلك حسب أخلاق الواجب (أسبقية الحق على الخير)، أي أن ما يفرقنا بقدر معتبر هو أسبق مما يجمعنا، بالمعنيين الإبستيمولوجي والأخلاقي، أي أن الأفراد يختلفون بعضهم عن بعض أولًا، ثم يضحكون في علاقات وينخرطون في ترتيبات. للتعاون مع الآخرين ذلك ما ينجم عنه أسبقية على الكثرة على الوحدة، أي أن البشر هم ذوات حائرة، مجردون ومحترون في اختيار الغايات التي يريدونها أن تكون لهم، ذلك الأمر الذي ينجم عنه أولوية الأنا على غاياتها.[1]

نستنتج من خلال هذا أن من بين الطرف في ربط العدالة بتصورات الخير تلك التي تذهب إلى أن مبادئ العدالة تستمد قوتها الأخلاقية من قيم مشتركة أو ساندة في جماعة، أي هذه الطريقة في ربط العدالة بالخير هي <<جماعاتية>> من حيث كون قيم الجماعة هي من تعتبر عدلًا أو غير عدل.

تلك هي الأطروحات التضامنية في النظرة الأخلاقية والأنثروبولوجيا الفلسفية التي اعتبرت ليبرالية أخلاق الواجب قائمة عليها، حيث تتضمن هذه المسألة شقين: يتعلق الشق الأول: بنظرية "رولز" في الجماعة وبكيفية انضمام أشخاص منفردين مسبقا بعضهم إلى بعض في اتحاد اجتماعي، أما الشق الثاني: فيتعلق بنظرية "راولز" في صفة الفاعل والكيفية التي تحصل بها للذوات الحائزة المحددة سلفًاأغراضها وغاياتها[2]

[1] مايكل جوستيسساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، المصدر السابق، ص 226

[2] المصدر نفسه، ص 226

نستنتج من هذا النص، أن ليبرالية أخلاق الواجب هذه قبل كل شيءهي نظرية في العدالة أو بالأخص نظرية حول أولوية العدالة في المثل الأخلاقية والسياسية، وعليه قسمها "راولز" إلى قسمين فالقسم الأول يعنى به اتحاد الأشخاص من فرد إلى جماعة، والثاني بكيفية حصولهم على أغراضهم وتحقيق غاياتهم.

يرى "ساندل" أنه يجب تقويم نظرية "راولز" في الخير، وذلك في تفسيره للجماعة وصفة الفاعل، وذلك ليس فقط من أجل تقدير مدى مقبوليتها بشكل عام، بل أيضا من أجل الوقوف على قدرتها على تزويد بنوع من التفسير المطلوب في نظرية العدالة، وفي هذا الصدد يضع لنا "ساندل" مثال ملموس بين الرهان الحقيقي في العدالة بالنسبة إلى نظريته في الجماعة وما هو العيب في الموقف الليبرالي، عندما يحاول أن يستغني عن مثل هذه النظرية، اقترح حجة قدمها "رونالد دووركين" (Ronald Doworkin) من ناحية التمييز الإيجابي. أي المعاملة التفضيلية للأقليات في التسجيلات الجامعية على الرغم من أن فكرة "دووركين" تخلف عن حجة "راولز" في هذا الشأن، إلا أنها تقترب في نقاط كثيرة عن النظرة العامة فيما يخص الأهلية والاستحقاق، وطبيعة الذات الأخلاقية، مع محاولة استعمالها في إبراز منطلقات أخلاق الواجب[1].

هنا "ساندل" قام بتقويم نظرية "راولز" في الخير والعدالة، وذلك بوضعه مثال من قبل دووركين يدافع فيه عن التمييز الإيجابي في سياسات التسجيل المعتمدة في الجامعات على أساس أنها طريقة فعالة في تحقيق هدف اجتماعي مرغوب فيه.

قام "دووركين" بالدفاع عن التمييز الإيجابي في سياسات التسجيل المعتمدة من قبل الجامعات، وبالأخص في الكليات مثل الطب والقانون على أساس أنها وسيلة فعالة، أو على الأقل يمكن أن تكون فعالة في تحقيق هدف اجتماعي مرغوب فيه، وذلك بالرفع من عدد الطلبة السود، وغيرهم من الأقليات، في مثل هذه التخصصات الاستراتيجية من الناحية

[1] مايكل ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، المصدر السابق، ص 228

الاجتماعية، ومن ثمة تقليص الشعور بالعنصرية لدى المجتمع الأمريكي بشكل عام، ف "دووركين" يؤيد هذه السياسة لأنه يراها متصلة بالمنفعة العمومية[1].

هنا "دووركين" يحاول الدفاع والتمييز الايجابي لدى السود، بالأخص في سياسة التسجيل المعتمدة من قبل الجامعات وبالأخص في كليات ذات الشأن الكبير كالطب مثلًا، وغايته هي الحدة من العنصرية والرفع من عدد الطلبة السود، وغيرهم من الأقليات.

إن "دووركين" يعتقد على غرار "راولز"، أن ليس هناك أي سياسة اجتماعية مهما كانت المنفعة العامة المنتظرة منها، يمكن تبريرها على حساب الحقوق الفردية، لذلك نجد يتناول تلك الحجة القائلة بأن التمييز الايجابي من شأنه النيل من حقوق المواطنين البيض، حيث قام "دووركين" بالاعتراض عن هذه الحجة لأنه رأى بأنها تمثل نزاعات بين الأهداف الاجتماعية المرغوب فيها والحقوق الفردية المهمة، فهي حجة تؤدي إلى خلط فكري كبير، وعليه أخذ بذلك حجة ترد على المزاعم التي ترى أن أخذ العرف بعين الاعتبار أمر غير منصف في كونه صفة تتجاوز الفرد بالنسبة إليه.

وعليه حجته تتعلق بالرغم القائل بأن قبول طلبة سود في اختبارات الدخول بعلامات منخفضة مقارنة بعلامات طلبة بيض حرموا من التسجيل على أساس التمييز الايجابي. ينتهك حق المرشحين في الحكم عليهم حسب الاستحقاق.[2]

يتضح لنا من خلال حجة "دووركين" أن العرف ليس معيار عادل وصحيح، لأن حالات الحرمان من التسجيل بالجامعات على أساس العرق كانت تعبيرًا عن حالات مسبقة واحتقارًا بالنسبة لمن حرموا بسبب عرقهم.

وعليه فموقف كل من "راولزودووركين" متفقين، ونظرية كل منهما تقوم على الحقوق، وتأتي معترضة على التصورات النفعية، كما أنها تسعى إلى الدفاع عن بعض المزاعم الفردية ضد حسابات المصالح الاجتماعية.

---

[1] مايكل ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، المصدر السابق، ص 228

[2] مايكل ساندل، المصدر نفسه، ص 230

كما يرى "ساندل" أنه قبل التساؤل ما إذا كان المجتمع عادلًا، هو أن يسأل أولًا كيف يوزع هذا المجتمع الأشياء التي يثمنها كالدخل والثروة والواجبات، والحقوق، والمجتمع العادل في نظره يوزعها بالطريقة الصحيحة، إذ يعطي لكل ذي حق حقه، فتوصل بذلك أن هناك ثلاث مذاهب في توزيع المنافع، تتمثل في الرفاه والحرية، والفضيلة، فكل فكرة من هذه الأفكار تشير إلى طريقة مختلفة في التفكير بالعدالة، وعليه قدم "ساندل" فحصا لمواضع الضعف والقوة في هذه الطرق الثلاث في التفكير بالعدالة.

بدأ "ساندل" بفكرة تعظيم الرفاه، فهي تقدم نقطة بدء في المجتمعات السوفية، كالمجتمع الأمريكي، وأغلب الجدالات المعاصرة في السياسة هي إزاء كيفية تعظيم الرخاء، أو تحسين مستوى المعيشة، أو تحفيز النماء الاقتصادي فلماذا لا يهتم الفرد بهذا؟ الإجابة هي أن الرخاء يجعلهم في وضع أفضل كأفراد وكمجتمع، أو بعبارة أخرى الرخاء مهم لأنه يزيد من رفاهية الأفراد، ويتضح لنا من خلال هذا أن النفعية الفكرة الأكثر تأثيرًا في كيفية وسبب تعظيم الرفاه أو كما يقول النفعية سعي إلى سعادة أكبر لأكثر عدد ممكن[1].

هنا "ساندل" يعظم فكرة الرفاه، لأنها تقوم بتحسين وتسوية المستوى المعيشي وتحفيز النماء الاقتصادي، فالناس جميعًا يسعون إلى تعظيم الرخاء، فالرخاء يجعل البشر في وضع أفضل وهذه هي غاية النظرية النفعية خلق أكبر قدر يسعى إلى تحقيق السعادة لأكبر عدد ممكن من الأفراد.

ثم يذهب إلى النظر في النظريات المختلفة التي تربط العدالة بالحرية، فغالبية هذه النظريات تؤكد احترام الحقوق الفردية، وإن كانت تختلف فيما بينها في تحديد أي الحقوق الأكثر أهمية، ففكرة العدالة باعتبارها احتراما للحرب والحقوق الفردية فكرة شائعة في الفكر السياسي المعاصر كشيوع الفكرة النفعية في تعظيم الرفاه، على سبيل المثال، وثيقة الحقوق الأمريكية تحدد حريات معينة، تتضمن حرية التعبير والحرية الدينية، لا يمكن حتى للأغلبية

[1] مايكل ساندل، **العدالة وما الجدير أن يعمل به**، مروان الرشيد، (ط ع، جداول، المغرب: 2015)، ص33

أن تنتهكها، ويتزايد في جميع أرجاء العالم، اعتناق أن الحرية تعني احترام حقوق إنسانية مطلقة، ففي نظرهم تتطلب العدالة سياسة تعالج العوائق الاقتصادية والاجتماعية، وتمنح الجميع فرصة متساوية للنجاح[1].

يؤدي ربط العدالة بالحرية في نظر "ساندل" إلى احترام الحقوق الفردية والتي تضمن بالضرورة الحرية للعديد من المجالات كالحرية في التعبير والحرية الدينية، وعدم قدرة أي مخلوق كان انتهاكها أو سلبها.

ويتجه "ساندل" في الأخير إلى النظريات التي ترى العدالة على أنها خليطًا من الفضيلة والحياة الصالحة في السياسة المعاصرة، يتم غالبًا بربط منظري الفضيلة بالمحافظة الثقافية، والحقوق الدينية، وفكرة تقنين الأخلاق بالنسبة لمواطني المجتمعات الليبرالية فكرة بغيضة بما أنهها تحمل خطر أن تتحول إلى تعصب وإجبار، ولكن فكرة أن المجتمع العادل يؤكد فضائل معينة ومفاهيم للحياة الصالحة[2].

أي هنا "ساندل" يرى أن العدالة قائمة على خليط قائم بين الفضيلة وما هو صالح في حياة البشر، كما يرى أن فكرة تعظيم الأخلاق في بعض المجتمعات لا تأتي من تلقاء النفس بل عن طريق الإجبار والسيطرة، وعليه فالمجتمع العادل يؤكد فضائل ومفاهيم للحياة الصالحة لدى الفرد.

[1] مايكل ساندل، المصدر السابق، ص 34

[2] مايكل ساندل، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المبحث الثالث: العدالة التوزيعية عند مايكل ساندل(Michael Sandel)

إن الإشكالية الرئيسية في العدالة التوزيعية، هي اختيار نظام اجتماعي، فيه مبادئ العدالة على البنية الأساسية، وتنظم كيف تجمع مؤسساتها الرئيسية في مخطط واحد، فيجب إجراء تصميم نظام اجتماعي يحرص على التوزيع العادل بين أفراد المجتمع، حيث نجد "ساندل" الذي تناول جملة من المسائل الرئيسية مثل مسألتي الحيازة والاستحقاقفي سياق العدالة التوزيعية، مقابلًا بذلك بين نظرية "جونرولز" القائل بدولة الرفاه العام، ونظرية "نوزيك" الليبرالي المحافظ المعارضة، وذلك نظرًا إلى كون هذين المفكرين يحددان فيما بينهما أوضح البدائل التي يمكن أن توفرها الأجندة السياسية الأمريكية على الأقل فيما يخص المسائل المتصلة بالعدالة التوزيعية.[1]

أي هنا ساندل يوضح لنا ان العدالة التوزيعية تهدف وتسعى الى وضع نظام وبنية أساسية تنظم المجتمع، يحرص هذا النظام لتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال التوزيع العادل وإعطاء كل ذي حق حقه، ساعيا بذلك اقتراح نظام موحد قائم على العدل باعتباره الأكثر ضمانا لحرية الافراد.

يرى "راولز" في هذا السياق، أن أهم مبدأ يكتسي أهمية خاصة هو مبدأ الفرق، أي ذلك المبدأ الذي لا يسمح بحالات التفاوت بين الناس إلا إذا كانت في صالح من هم أقل حظًا في المجتمع، حيث بدأ "راولز" بمقابلة مواقف "رولز" بمختلف النظريات التوزيعية الأخرى المشابهة لها، ألا وهي نظرية "نوزيك"، فيرى "ساندل" أن كلا المفكرين من الناحية الفلسفية يشتركان في الكثير من الأمور، إذ يعرف كل منهما أن موقفه جاء ضد المذهب النفعي بوصفه مذهبا يذكر التمييز بين الأشخاص، كما يقترح كل منهما أخلاقا قائمة على الحقوق باعتبارها الأكثر ضمانا لحرية الأفراد[2].

---

[1] مايكل ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، ص 130

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

فهنا يتفق كل من "راولز" و"نوزيك" فيما يخص المسائل التي تتعلق بالعدالة التوزيعية، كمسألة الاستحقاق والمساواة، رافضا كل منهما المذهب النفعي لأنه مذهب يذكر التمييز بين الأشخاص، لأن كل منهم يسعى إلى فرض عدالة قائمة على أخلاق تضمن أكبر ضمانا حرية البشر.

يتناول "ساندل" نظرية الليبرالية والمساواة في سياق العدالة التوزيعية، عند كل من "نوزيك"و"ساندل"، فنجد في ذلك "نوزيك" الذي يقدم مبدأ الملكية كتأويل لمبدأ يخص على معاملة الأشخاص كغابات في ذواتهم، وهو المبدأ الذي مثل الصيغة الكنتية في التعبير عن صفة المساواة الأخلاقية، وهو أيضا المبدأ الذي يقول به "رولز" والنفعيون، ومن هنا جاءت أهمية هذه الفوارق،فجوهر نظرية "نوزيك" هي التي تأسس للناس حقوقهم ولا يمكن القيام بأشياء لصالحهم كأشخاص أو كجماعات دون التعدي على تلك الحقوق لموظفيها فعله لصالح الأفراد، على المجتمع احترام تلك الحقوق، وإنه لا يمكن التضحية بأشخاص أو استخدامهم من أجل تحقيق أغراض معينة دون رضاهم[1].

ويقصد هنا"نوزيك" أن لكل فرد حقوق على المجتمع احترامها، وأن استخدام أي واحد من هؤلاء الأشخاص في سبيل خير الآخرين، إنما هو استغلال له في صالح غيره لا أكثر ولا أقل، لذلك يرى"نوزيك"أن معاملة شخص بهذه الطريقة ليس فيه احتراف كاف له من حيث هو شخص قائم بذاته، أي أن الحياة التي يحييها هي الوحيدة المتاحة له.

في هذا الصدد نجد المبدأ الكانطي ونظريته في الحقوق، لأن الحقوق تحفظ وجودنا المستقبل وتأخذ على مجمل الجد وجود أفراد متمايزين عن بعضهم بحيث لا يمكن لأحد أن يكون مورد رزق تعبيره، ولأننا أفراد لكل منا تطلعاته الخاصة به، فإنه ينبغي أن تكون حدود تضبطها نظرية في الحقوق[2].

---

[1] مايكل ساندل، **المصدر السابق**، ص 131

[2] المصدر نفسه، ص 132

ولهذا السبب تبدوا المنفعية، التي تنقد وجود مثل تلك الحدود، غير مقبولة في نظر "نوزيك" وعليه فاحترام هذه الحقوق وجه لا ينفصم عن احترام الأشخاص في أن يتعاملوا باعتبارهم غايات لا باعتبارهم مجرد وسائل.

وبهذا تلتقي مقاربة "راولز" الليبرالية مع مقاربة "نوزيك"الليبرتارينية في مواجهة الخصم المنفعي، بحيث أن المجتمع ينبغي له أن يعامل الأشخاص لا كوسائل أو كموارد، بل كما يؤكد ذلك "نوزيك"، كأشخاص ذوي حقوق فردية، مع ما يفترضه ذلك من كرامة أو بمعاملته لهم باحترام، وذلك باحترام جماعات من اختيار أسلوب حياتهم وتحقيق مواهبهم وطموحاتهم الخاصة وفق ما لديهم من إمكانيات وبالتعاون الإرادي مع غيرهم على أساس التساوي في الكرامة[1].

من خلال ما سبق يمكننا القول بوجود توافق وتقارب كبير بين "راولز" و"نوزيك"، وذلك من حيث طبيعة الحجج التي يقدمانها ضد المنفعة، وعليه كان من المهم لـ "راولز" إبراز أن المنفعية لا تستطيع معاملة الأشخاص كغايات في ذواتهم مادامت تسمح بالتضحية ببعض الأشخاص من أجل أكبر رفاه وحرية أكبر للمجموعة، وهذا ما جعلها محل اتفاق بينهما ولذلك يأكد كل منهما أن معاملة الأفراد باعتبارهم سواسية تقتضي وضع حدود للطريقة التي تمكن من خلالها استخدام شخص ما من أجل مصلحة يجب على المجتمع احترامها ولا يمكن أن تكون مثل تلك الحقوق موضوع حسابات نفعية.

كذلك نجد "راولز" و"نوزيك" يفترقان عند نقطة هامة، وهي معرفة أي الحقوق ينبغي إعطاؤها الأولوية كي يعامل الأشخاص كغايات في ذواتهم بمعنى أن يمكننا أن نقول أنه بالنسبة لـ "راولز"، أحد أهم الحقوق الأساسية هو الحق بالتمتع بنسبة من موارد المجتمع، في حين يرى "نوزيك" أن الحق بين الليبرالية التي يدافع عنها "راولز" والليبرتارينية التي يقول بها "نوزيك"[2].

---

[1] مايكل ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، محمد هناد (طبعة 1؛ مركز الدراسات العربية؛ بيروت: 2009م)، ص 131

[2] مايكل ساندل ، **الليبرالية وحدود العدالة**، المصدر نفسه، ص 132

تكمن نقاط الاختلاف بين كل من "راولز" و"نوزيك" في معرفة أي الحقوق يمكن تقديمها وإعطاءها الأولوية، وذلك فيما يخص المعاملة مع الأفراد، فنجد أهم الحقوق عند "راولز" هي حق الفرد في التمتع في أكبر نسبة من الموارد في المجتمع سواء كانت هذه الموارد اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية بينما تتمثل أهم الحقوق عند "نوزيك" في حق الشخص في امتلاكه ذاته والتحكم فيها.

ينطلق "راولز" من ثلاثة مبادئ ممكنة يتم من خلالها ضبط توزيع المنافع والخيرات الاجتماعية والاقتصادية أو تقدير قيمتها وهذه المبادئ هي: الحرية الطبيعية،المساواة الليبرالية، المساواة الديمقراطية. ومن ثم يعرف نظام الحرية الطبيعية ما هو عدل بأنه كل توزيع ناجم عن اقتصاد سوق فعال تسود فيه مساواة صورية أي قانونية في الفرص، تفتح المجال أمام أصحاب المواهب والمهارات المناسبة ولكن هذا المبدأ يظل ناقصا في تقدير "راولز"، والعكس فعندما يكون التوزيع مجرد نسخة للتوزيع الأصلي، لا يمكن أن نعتبره عادلًا إلا إذا سلمنا بعدالة التوزيع الأصلي للمواهب والمهارات غير أن مثل هذا الافتراض لا يمكن إثباته، لأن التوزيع الأصلي للحيازات في أي فترة من الزمن يتأثر تأثرًا قويًا بالعوارض الطبيعية[1].

يقصد هنا "راولز" أنه حتى وإن استطعنا القضاء على تأثير العوارض الاجتماعية فإن توزيع الثروة والدخل يبقى دائما محددًا بالتوزيع الطبيعي للقدرات والمواهب. كما يبقى توزيع الحصص خاضعا أيضا للصدفة الطبيعية، وهذه الصدفة هي أمراعتباطي من منظور الأخلاق، وعليه ليس هناك ما يؤكد أن توزيع الدخل والثروة يتم على أساس توزيع القدرات والمواهبالطبيعية.

[1] مايكل ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، المصدر السابق، ص 132

الفصـــــل الثالث

العدالة والسؤال الأخلاقي عند ساندل

المبحث الأول: العدالة والأخلاق في فلسفة ساندل

المبحث الثاني: الليبرالية والعدالة في نسق ساندل السياسي

المبحث الثالث: النقد والتقييم

المبحث الأول: العدالة والأخلاق في فلسفة ساندل(Sandel)

تحتل الأخلاق مكانة مرموقة في حقل الفلسفة، إذ تعد الأخلاق بمثابة تلك النواة المؤسسة للجانب علاقة الإنسان بالآخرين، وقد تطور هذا المبحث الأخلاقي مع تطور الفكر الفلسفي، حيث ظهرت مجموعة من المذاهب الأخلاقية، كمذهب المنفعة، ومذهب الواجب، ومذهب اللذة، نجد في هذا الصدد الفيلسوف الأمريكي "مايكل ساندل" الذي تناول موضوع الأخلاق منفقا ومساندا بذلك فكرة أخلاق الواجب عند "كانط"، حيث سعر كل من "كانط" و"ساندل" إلى تحرير الفعل الأخلاقي من كل الغايات الخارجية و الميولات البشرية مؤسسًا إياه على قانون عقلي، وعليه تناول "ساندل" الأخلاق في هذا المبحث بمسحتين كانطيةوهيومية.

يرى "كانط" أن الأخلاق لا يجب أن تقوم على محض اعتبارات تجريبية، كالمنافع والرغبات والشهوات والتفضيلات، فهذه العناصر متغيرة وعرضية، ولا تصلح أن كون أساسًا لمبادئ أخلاقية مطلقة، كحقوق الإنسان العالمية، لكن اعتراض "كانط" الأكثر جذرية هو تأسيس المبادئ الأخلاقية على التفضيلات والشهوات وحتى اشتهاء السعادة، هو سوء فهم لمقصد الأخلاق، فمبدأ السعادة النفعي لا يساهم بأي شيء في تأسيس الأخلاق، لأن جعل الإنسان سعيدًا أمر يختلف عن جعله صالحًا، وجعله حصيفًا أو قطنا في تلمس مصالحه مختلف تماما عن جعله فاضلًا، وتأسيس الأخلاق على المصالح والتفضيلات يؤدي بوقارها، إذ لا تعلمنا كيف نميز الصواب من الخطأ، وإنما تجعلنا أفض في الحساب وحسب[1].

ويرفض "كانط"هناالنفعية، لأنها يربطها للحقوق بحساب ما الذي ينتج السعادة الأعظم، تجعل الحقوق في موضع حصين، كذلك توجد مشكلة أبعد هي أن محاولة اشتقاق المبادئ الأخلاقية من الشهوات والرغبات، هي طريقة فاسدة لفهم معنى الأخلاق، فالمنفعة لا تأسس مبدأ أخلاقي صالح، أي يتضح من كلامه أنه من السهل جعل الإنسان سعيدًا ومن الصعب جعله صالحًا، فرغباتها وشهواتها لا يمكن أن تكون أساسا للأخلاق.

[1] مايكل ساندل**العدالة وما الجدير أن يعمل به**، المصدر السابق، ص 125

يرى "كانط" أن بمقدور الإنسان الوصول إلى الأصل الأخلاقي الأسمى بممارسة ما يدعوه << العقل العملي الخالص>> حيث يرى "كانط" أن هناك قدرتين للوصول إلى الفعل الأخلاقي الأسمى، هي القدرة على استخدام العقل والقدرة على الحرية، ويرى "كانط" أن كل شخص قيمين باحترام، ليس لأننا نملك أنفسنا، ولكن لأننا كائنات عقلانية، قادرة على التفكير وكذلك لأننا كائنات مستقلة، قادرة على الفعل والاختيار الحر[1].

ويقصد "كانط" أنه لا يعنى دائما التمكن من التصرف بعقلانية، أي استخدمنا الصحيح لعقلنا، أو الاختيار باستقلالية أي نختار ما نشاء، فأحيانا ننجح وأحيانًا نخفق، بل أنه يقصد أننا قادرون على التفكير وعلى الحرية وأن هذه القدرة مشتركة بين جميع الكائنات البشرية.

ويرى "كانط" أن قدرتنا على التفكير ليست القدرة الوحيدة التي نملكها، إننا نملك قدرات كالإحساس باللذة والألم، ويقرأننا مخلوقات حساسة، كما أننا مخلوقات عاقلة، يقصد "كانط" بحساسة أننا نستجيب لحواسنا، ومشاعرنا، هكذا كان "بنتام" محق، لكنه ليس محقًا تمامًا في نظر كانط، حيث كان محقا حين لاحظ أننا نحب اللذة وتعاف الألم، لكنه أخطأ حين قال إنهما سيدان[2].

فهنا "كانط" ينتقد "بنتام" في تمجيده اللذة والألم واعتبارهما سيدان فـ "كانط" يرى أن العقل يمكنه أن يكون السيد على الأقل في بعض المواضع والأوقات، عندما يحكم العقل الإرادة فإننا لا نكون مدفوعين بشهوة الحصول على اللذة واجتناب الألم، هنا "كانط" يعطي أولوية للعقل لأنه هو الميزة التي تجعل الإنسان يسلك الطريق الصواب والاجتناب والابتعاد عن كل ما هو خاطئ.

قيل فهما لفلسفة "كانط" الأخلاقية، يجب أولًا فهم ما الذي يعينه بالحرية، فـ "كانط" يرى أن قدرة البشر على التعقل والتفكير مرتبطة بقدرتهم على ممارسة الحرية، فعند جمعهما معًا، تكون هاتان القدرتان مصدر تمييز،والفارق الذي يفرقهم عن الوجود الحيواني، إنما يجعلهم

[1] مايكل ساندل، **العدالة وما الجدير أن يعمل به**، المصدر السابق، ص 125

[2] مايكل ساندل، المصدر نفسه، ص 126

أكثر من مجرد مخلوقات شهوانية، فغالبا ما نفهم الحرية على اعتبار أنها غياب للعوائق التي تمنعنا عن فعل ما نشاء، لكن "كانط" لا يرتضى هذا الفهم، إذ لديه فهم أكثر صرامة واستلزامًا للحرية فحجة "كانط" هي: عندما نطلب اللذة ونتفادى الألم، كالحيوانات فلسنا نتصرف بحرية حقا إننا نتصرف كعبيد لشهواتنا ورغباتنا[1].

يتضح لنا أن الأخلاق لها ارتباط كبير بالحرية، أي هما على علاقة اتصال، كما أن الإنسان في قدرته على التفكير في فعل شيء أو القيام بشيء مرتبطة بقدرته على ممارسة الحرية، فعندما نفكر في إشباع رغباتنا وشهواتنا، فكل ما نفعله هو في سبيل غاية تفرض علينا من خارجنا، مثال أنني أسلك هذا الطريق لإشباع جوعي، وأسلك ذاك السبيل لإطفاء عطشي، فهنا أنا أمارس حرية الاختيار.

فالصلة التي يقيمها كانط بين الأخلاق والحرية: هي أن التصرف بأخلاقية يعني التصرف وفقا للواجب، ومن دون غرض سوى القانون الأخلاقي. ويتكون القانون الأخلاقي من آمرية مطلقة، وهي مبدأ يحتم علينا معاملة كل شخص باحترام، باعتباره غاية في حد ذاته، فعندما يتصرف الإنسان وفقا لآمرية ظنية، فهو في هذه الحالة يتصرف وفق مصلحة أو غاية مفروضة عليه أي من خارجه، وفي هذه الحالة فهو ليس حرًا، فإرادته لا تتحدد من قبله بل من قوى خارجية أو من رغباته وشهواته[2].

يقصد "كانط" هنا من حديثه، أن الإنسان عند تصرفه بحرية أي استقلالية، وتصرفه بأخلاقية يعني هنا هو في توافق مع الآمرية المطلقة، فهذا المنحى من التفكير اتجاه الأخلاق والحرية يقود "كانط" إلى نقذه الفتاك للنفعية، ففي نظره أن تأسيس الأخلاق على مصلحة أو شهوة معينة كالسعادة والمنفعة مثلا، فهي محاولة محكومة بالفشل لأنهم لم يتصفوا أبدًا بالواجب، وإنما وجدوا ضرورة للتصرف انطلاقا من مصلحة معينة، وعليه أي

[1] مايكل ساندل، **العدالة وما الجدير أن يعمل به**، المصدر السابق، ص 126

[2] مايكل ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، المصدر السابق، ص 142

قانون قائم على المصلحة من المحتوم أن يكون مشروطًا، ولا يمكن أن يقوم مقام القانون الأخلاقي.

أما "هيوم" فهو يطرح صعوبة أعمق فيما يخص الذات عند"كانط"، فهو يأتي من اتجاه تجريبي، لكنه يتخلف عنه في كونه يسعى إلى تكريس ليبرالية أخلاق الواجب لا إلى معارضتها، فهو ليس اعتراض للنظرة الكنتية بل هو إعادة صياغة ودية لها، فهو يشمل أولوية الحق على الخير بل يؤكد على أولوية الأنا على الغايات[1].

أي هنا يكمن اختلاف هذه النظرة عن نظرة "كانط" عن عدم اعترافها بالذات السابقة، والمستقلة فلا يمكن إلا أن تكون متعالية عنده، يغيب فيها كل أساس تجريبي.

"هيوم" يتفق مع "راولز" في فكرة استخلاص المبادئ الأولى من وضع افتراضي للاختيار يتسم بشروط كفيلة بتوفير نتيجة محددة تتناسب والكائنات البشرية الفعلية، فهنا الأمر يتعلق عندهم بمملكة الغايات بل بظروف العدالة العادية مثلما هي في الواقع، ذلك أن ما يسمح للعدالة بالتخلي ليس مستقبلا أخلاقيا يظل يتراجع أما منا كلما تقدمنا نحوه، بل هو حاضر وماثل في الظروف البشرية. يرى "ساندل" أن "راولز" لم يوقف في سعيه وأن ليبرالية أخلاق الواجب لا يمكن إنقاذها من الصعوبات التي لها علاقة بالذات عند "كانط"، كما أن أخلاق الواجب عند "هيوم" إما أنها تخفق في سعيها من حيث هي كذلك، أو تعبر في وضع أصلي خلق ذات مجردة هي حريصة على تفاديها[2].

إن العدالة لا يمكنها أن تكون سابقة بالمعنى الذي تراه نظرية أخلاق الواجب،لأنه لا يعقل أن يرى البشر أنفسهم أنهم تلك الكائنات التي تريدهم هذه الأخلاق أن يكونوا سواء عند "كانط" أو "راولز"، فما دامت نظرية "راولز" هي تحديد الأنا في نظرة أخلاق الواجب بعد إعادة صياغتها تأخذهم إلى أبعد من هذه النظرة أي إلى تصور للجماعة، فهو يضع حدودًا للعدالة ويبرز مواطن النقص في المثل الليبرالي.

---

[1] المصدر نفسه، ص 53

[2] مايكل ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، المصدر السابق، ص55

وعليه نستنتج أن ليبرالية أخلاق الواجب عند "ساندل" قبل كل شيء، هي نظرية في العدالة أو بالأخص نظرية حول أولية العدالة في المثل الأخلاقية والسياسية أي هنا "ساندل" يقصد بأخلاق الواجب ليست الأخلاق التي تهتم بالقيم الأخلاقية فقط، إنما تهتم كذلك بأساس هذه القيم أيضا، أي أنها لا تعني بتقدير قيمة القانون الأخلاقي فحسب بل إلى أولية العدالة بأنها أولية أخلاقية.

المبحث الثاني: الليبرالية والعدالة في نسق ساندلالسياسي

يعد "ساندل" من أهم المفكرين المعاصرين الذين تحدثوا عن معنى المساواة والحرية، ومن برز الذين تناولوا طرح راولز عن العدالة والليبرالية التي تمثلها بالنقد والدراسة في كتابه << الليبرالية وحدود العدالة>> حيث يرى "ساندل" أن ليبرالية "راولز" في معظم آراءها الفلسفية جاءت معارضة للتصورات النفعية، من حيث قولها بأسبقية الحق على الخير، إلا أنه رأى عيب هذه الليبرالية المعاصرة في كونها لم تأخذ بعين الاعتبار مسألة الجماعة، بل اهتمت بتفرد الذات بشكل قبلي، بمعنى أن لا ذات عند "راولز" إلا الذات التي تفترض مسبقًا أنها منفردة بنفسها، لكن الذات التي نادى بها "ساندل" هي ذات مجسدة ضمن نسيج من العلاقات الاجتماعية والإنسانية. فـ "ساندل" لا يرفض ليبرالية "راولز" بل ينتقد فكرته التي يتبناها وهي فكرة تفرد الذات.

إن محل الاختلاف بين الليبرالية عند "راولز" و"ساندل"، لا يتعلق بمعرفة ما إذا كانت الحقوق مهمة، وإنما بإمكانية تحديد هذه الحقوق وتبريرها على نحو لا ينطلق من تصور معين مسبق للحياة الخيرة، إن ما لا يتفق عليه "ساندل" و "راولز" ليس في المطالب الفردية والجما عاتية ينبغي أن يعترف بها بوزن أكبر، وإنما في قدرة تحديد مبادئ العدالة التي تحكم البنية القاعدية للمجتمع. على أن تكون محايدة بالنظر إلى القناعات الأخلاقية والدينية التي يتبناها أفراد هذا المجتمع، فالسؤال الجوهري هنا يتعلق في معرفة ما إذا كان الحق أولى على الخير.[1]

غاية "ساندل" هي ليست معرفة مدى أهمية الحقوق، بل معرفة كيفية تحديدها وتوزيعها على أفراد المجتمع، حيث "ساندل" ينطلق من النظر في مدى صحة المقولة التي ترى أن المجتمع الليبرالي مجتمع يحرص على عدم إملاء أي طريقة معينة في الحياة على أفراده، بل

[1] مايكل ساندل،**الليبرالية وحدود العدالة**، المصدر السابق ص21

يسعى إلى ترك لهم أكبر حرية ممكنة في تحديد القيم التي يتبنونها. والغايات التي يسعون إليها في الحياة.

أولية الحق على الخير عند "راولز" قائمة على زعمين، يرى "ساندل" أنه من المهم التمييز بينهما، فيشير الزعم الأول إلى أن بعض الحقوق الفردية هي من الأهمية بمكان ما، يحول دون غلبة الخير العام ذاته عليها. أما الزعم الثاني، فيشير إلى أن مبادئ العدالة التي تحدد حقوقنا غير مرهونة في تبريرها بأي تصور معين للحياة الخيرة[1].

الليبرالية التي يتحدث عنها "ساندل" هي أن المجتمع المؤلف من كثرة الأشخاص كل واحد منهم له أهدافه ومصالحه وتصوراته الخاصة بشأن الخير، فأحسن طريقة لإدارة هذا المجتمع هي عندما يكون خاضعا لمبادئ لا تفترض، هي كذلك يعني أي تصور مسبق للخير.

فمن أهم الطرق التي تربط العدالة بتصورات الخير، هي تلك التي تذهب إلى أن مبادئ العدالة تستمد قوتها الأخلاقية من قيم مشتركة أو سائدة في جماعة أو تقليد معين، هذه الطريقة في ربط العدالة بالخير هي جماعاتية، من حيث كون يتم الجماعة تحدد ما يعتبر عدلًا أو غير عادل، كذلك هناك طريقة ثانية لربط العدالة بتصور الخير تذهب إلى أن العدالة متوقفة في تبريرها على القيمة الأخلاقية للغايات التي تخدمها، أو الخير الكامن في هذه الغاية[2].

ويتضح لنا هنا أن"ساندل" وضع طريقتين لربط العدالة بالتصورات والأفعال الخيرة، فالطريقة الأولى يرى بأنها تستمد قوتها من القيم الأخلاقية ضمن نسيج من الجماعة، أي هما الجماعة وهي التي تحدد ما هو عادل أو ليس عادلًا، لكن الطريقة الثانية أعمالها الخيرة تقوم على أساس غاية أو نتيجة معينة.

إن الليبرالية التي نادى بها "ساندل" ليبرالية تنادي بأسبقية الحق على الخير، فبما أن البشر يسعى إلى تحقيق العدالة كذلك يسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق الحرية، والحرية تختلف

[1] مايكل ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، المصدر السابق، ص 21

[2] مايكل ساندل، المصدر نفسه، ص 22

باختلاف مواضعها، ونجد هنا "ساندل" يتحدث في هذا الصدد عن الحرية الدينية، ففي حالة الحرية الدينية يتساءل: هل يجب أن تحظى ممارسة الشعائر الدينية بحماية دستورية خاصة؟ هنا يرى الليبرالي أن الحرية الدينية هي مهمة لنفس السبب الذي يجعل الحرية بصورة عامة مهمة، حيث يستطيع الناس أن يكونوا أحرارًا في العيش المستقل ويختارون ما يروفهم من القيم التي يريدون تبنيها، فهنا يجب على الدولة دعم الحرية الدينية من أجل احترام الأشخاص كذوات مستقلة قادرة على اختيار قناعاتها الدينية الخاصة بها[1].

الاحترام الذي يشير إليه الليبراليون ليس احترامًا للدين فقط بل هو احترام للذات في حد ذاتها مهما كانت ديانتها، فهو احترام للكرامة المتمثلة على قدر احترام البشر لدينهم بحرية، ففي نظر الليبراليون المعتقدات الدينية خليفة بأن تحترم، لا يحكم محتواها وإنما بحكم كونها نتيجة الخيار الحر والطوعي.

يذهب الليبراليون إلى أن الدولة يجب أن تكون محايدة تجاه آراء من يتبناها مواطنوها من كالخطابات، والمظاهرات...الخويمكن لهذه الدولة أن تحدد وقت التظاهر ومكانه، وكيفيته، لكنها لا تستطيع أن تحدد محتوى الخطاب، فحظي السلطات العمومية لخطابات تهجمية أو غير شعبية يجعلها تفرض على البعض فيما غيرهم، فتخفف بذلك في احترام قدرة كل مواطن على اختيار آرائه والتعبير عنها، فهنا يستطيع الليبراليون في سياق مواقفهم، فرض قيود تعبير قادر على التسيب في أذى ظاهرة كالعنف مثلا، ولكن في حالة الخطاب الذي يحظى على الكراهية. هنا يعتبر مقيدًا بالتصور الليبرالي للشخص. هذا ما يسميه "ساندل" بحرية التعبير[2].

ويتضح لنا أن"ساندل"هنا يوضح في حريته عما يسمى بحرية التعبير، يعني لذلك أن كرامة الشخص لا يمكن أن تتضرر بسبب شتم مثلا إلى مجموعة ينتمي إليها، وعليه ليس هناك

[1] مايكل ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، المصدر السابق، ص 24

[2] مايكل ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، المصدر السابق، ص 27

أي تعبير يمكن أن يشكل أذى في حد ذاته. مادامت أعلى درجات الاحترام بالنسبة إلى النظرة الليبرالية هي احترام الذات فهدف الليبرالية هو الحفاظ على ذات الفرد.

ونستنتج في الأخير أن المشكلة التي طرحها "ساندل" تقوم حول ذات الفرد، فهو لا يرفض النزعة الليبرالية بل ينتقدها في فكرة تعظيم الذات، أي الحرية الفردية، ويؤيد النزعة الجماعية التي تنادي بحكم الأغلبية، لأن الذات التي نادى بها "ساندل" هي ذات مجسدة ضمن نسيج من العلاقات الاجتماعية.

المبحث الثالث: النقد والتقييم

يعتبر "ساندل" من أهم المعاصرين الذين قدموا نقد عميق لليبرالية التي ردها إلى التقليد الكانطي، مركزا على أهم أشكال التعبير عنها في عصره، وخاصة في أعمال "راولز"، وعليه خصص "ساندل" كتابه << الليبرالية وحدود العدالة>> للرد على كتاب "جون راولز" <<نظرية العدالة>> فبما أن موضوع العدالة عند "ساندل" يتمثل في إعادة قراءة ونقد لنظرية العدالة عند "راولز" وعليه تتمثل أهم الانتقادات عند في:

قام "ساندل" بنقد الليبرالية، تلك الليبرالية التي نادى بها "راولز"، حيث رأي عيب هذه الليبرالية المعاصرة في كونها لم تأخذ بعين الاهتمام مسألة الجماعة، بل اهتمت بتفرد الذات بشكل قبلي، بمعنى أن لا ذات عند "راولز"، إلا الذات التي يفترض مسبقا أنها منفردة بنفسها لكن الذات كما يراها "ساندل" هي ذات مجسدة ضمن نسيج من العلاقات الاجتماعية[1].

وصف "ساندل" وصفًا دقيقا، في معرض حديثة لنقد الليبرالية، غياب المساواة والعدالة في النظام الليبرالي الغربي، فقد رأى أن ثمة جماعات تتعرض للظلم كجماعة وليس كأفراد، وأن الطبقة المهيمنة في النظام الجديد لحظة التأسيس تبقى مسيطرة في جميع اللحظات التي تليها ما دام النظام الليبرالي يقدم الحرية في تحقيق أعلى ربح على العدالة الاجتماعية، فهنا "ساندل" يرفض التفرد بالذات كونه جماعاتي.

كما يرى "ساندل" عيب في ليبرالية "راولز" المعاصرة في كونها لم تأخذ بعين الاعتبار مسألة الجماعة، بل اهتمت بتفرد الذات بمعنى أن لا ذات عند "راولز" إلا الذات التي تفترض مسبقا أنها منفردة بنفسها، لكن الذات التي نادى بها " ساندل" هي ذات مجسدة ضمن نسيج من العلاقات الاجتماعية والإنسانية، فـ "ساندل" هنا لا يرفض ليبرالية " راولز" ينتقذها في فكرة تعظيم الذات.

[1] مايكل ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، المصدر السابق، ص35

كما انتقد "ساندل" "راولز" في اعتبار العدالة أسبق من الخير، أي مسلمات العقل على مسلمات المنفعة، فهنا " ساندل" يرى أن أسبقية العدالة لا يخص كذلك علاقة العدالة بتلك الفضائل المنتظمة في فكرة الخير.

يتفق " ساندل" و "راولز" في بناء نظرية الأخلاق على فكرة أخلاق الواجب، كما يرى كل منهما أن الأخلاق لا يجب أن تقوم الرغبات والشهوات والمنافع فهذه العناصر متغيرة، ولا تصلح أن تكون أساسًا لمبادئ أخلاقية مطلقة.

وعليه فكرة العدالة عند كل من "ساندل" و "راولز" لعبت دورًا مهمًا وكبير في جعلنا نفهم جيدًا مختلف جوانب فكرة العدالة وكيفية تأسيسها.

خاتمـــــــة

من خلال دراستنا لموضوع العدالة عند "مايكل ساندل"، تبين لنا أن هذا الموضوع له مفاهيم متعددة، كما أن له جذور تاريخية قديمة منذ قدم الحضارة الإنسانية، فكان الإنسان يسعى دائما وراء تحقيقها، وتنظيم حياته وممارسة مختلف نشاطاته بكل أمن وحرية، تحت راية العدل والمساواة بين أفراد المجتمع.

ومن خلال تتبع المسار التاريخي للعدالة انطلاقا من العصر اليوناني مع "أفلاطون" الذي أسهم بشكل كبير في معالجته للفكر السياسي عمومًا والعدالة على وجه الخصوص، استنتجنا على أنه عمل علىتكريس جهده إلى إقامة الأمن والاستقرار والدعوة إلى إقامة نظام سياسي ناجح يضمن تحقيق العدالة، التي لا تتحقق إلا من خلال احترام ذلك التفاوت الطبقي للمجتمع. في أن العدالة في العصر الحديث وخاصة ما كان في فكر "كانط" الذي كان له الفضل في تطور وازدهار الفلسفة السياسية الحديثة، حيث تقوم الأخلاق عنده على العقل وكان يدعو إلى العقلانية والإنسانية باعتبارهما جوهر فلسفته الأخلاقية، ولقد نادى بضرورة إحلال العدالة واعتبارها عنصرا من عناصر الفعل الأخلاقي.

أما في العصر المعاصر مع الفيلسوف الأمريكي "راولز" الذي اعتبر أن العدالة هي بمثابة المبدأ الأساسي الذي تحاول من خلالها مختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية إلى تكريسه وتحقيقه في الواقع، فـ "راولز" من خلال دراسته لمفهوم العدالة يرى بأن العدالة لا تتحقق إلا من خلال رسم علاقات اجتماعية، من خلالها يمكن أن نأسس لمجتمع متكامل الأطراف.

يرى "ساندل" أن الحرية الإنسانية تكتمل بالعدل، فمن العدل أن يكون الإنسان حرًا، وعليه فلا عدل دون حرية ولا حرية دون عدل، وتوصلنا بعد ذلك أن ساندل ربط مفهوم العدل بمسألة أساسية وهي الحرية، وذلك من خلال اعتبار كل منهما –أي العدالة والحرية– مفهومان يأسسان للدولة العادلة، فالعدالة لا تتحقق إلا من خلال احترام الدولة للحرية البشرية، وتوفير المجال الذي من خلاله يمارس حريته بشكل طبيعي ومنتظم.

ونجد أن العدالة عند "ساندل" تسعى إلى تحقيق الحرية والمساواة، كما أن العدالة عنده تبنى على أساس العقل وعليه فالعدالة هي قيمة القيم، فهي الميزان والمعيار الذي تقاس به كل القيم الإنسانية، وتمثل القاعدة الأساسية لكل مجتمع منظما تنظيما عقلانيا.

كما يرى "ساندل" أن المجتمع العادل هو المجتمع الذي يوزع الأشياء التي يثمنها كالثروة والحقوق والواجبات بالطريقة الصحيحة، وهنا يظهر لنا أن ساندل أعطى بعدًا آخر للعدالة، من خلال ضمان توزيع كامل وعادل لمختلف الثروات على حسب قدرة ومجهود كل فرد من جهة، وكذا ضمان مختلف الحريات الأساسية للأفراد داخل الهيكل الصناعي، وضرورة احترام مختلف حقوق وواجبات المواطنين.

كما أن العدالة والأخلاق في نسق "ساندل" السياسي، متناسقان ومنسجمان، بحيث لا يمكن الفصل بين العدالة من جهة والفعل الأخلاقي من جهة أخرى، حيث بنى "ساندل" الأخلاق على فكرة الواجب الأخلاقي الذي نادى به "كانط" من قبل، وعليه كان سعى "ساندل" إلى تحرير الفعل الأخلاقي من كل الغايات والميولاتوبناء أخلاق خالية من المنفعة، كما أن الفعل الأخلاقي والعدالة لا يمكن الفصل بينهما في بناء القرار السياسي.

ونستنتج في الأخير أن "ساندل"، بهدف إلى بناء مجتمع لا يملي ولا يفرض على أفراده أي قانون، بل يترك لهم الحرية في اختيار مسار عيشهم المنظم.

قائمـة المصـادر والمراجـع

1 ـ المصادر:

1. مايكل ساندل، **الليبرالية وحدود العدالة**، تر محمد هناد، ط 1، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2009.
2. مايكل ساندل،**العدالة والجدير أن يعمل به**، مروان الرشيد، ط1، المغرب: جداول، 2015.

2- المراجع:

3. حمد الميناوي، **جمهورية أفلاطون**، مراجعة طه عبد الرؤوف، ط1، دمشق: دار الكتاب العربي، 2010.

4- جون راولز، نظرية في العدالة، تر ليلي الطويل، ط 1، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

5- -أفلاطون، **الجمهورية**، تر أميرة حلمي مطر، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994.

6- إيمانويل كانط، **تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق**، عبد الغفار مكاوي، مر: عبد الرحمان بدوي، د.ط، الهيئة المصرية للكتاب، 1980.

7- برهان زريق، **فلسفة الحرية ودورها فى المشروع النهضوي العربى**، ط1، سوريا، دمشق: دار حوران، 2010

8- ديفيد جوستون، **مختصر تاريخ العدالة**، تر: مصطفى ناصر، د.ط، الكويت: عالم المعرفة، 2012.

9- عزن قرني، **العدالة والحرية فى عصر النهضة العربية**، د.ط، الكويت: عالم المعرفة،1998.

10- محمد نصر مهنا، **تاريخ الأفكار السياسية وتنظيم السلطة**، د.ط، الإسكندرية: المكتب الحديث،1999

3- الموسوعات والمعاجم:

11- أندريه لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، ط2 بيروت: منشورات عويدات،2001.

12- إبراهيم مذكور، **المعجم الفلسفي**، د.ط، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1983م

13- محمد بن علي الجرجاني، **كتاب التعريفات**، د.ط، دار الكتاب العلمية، 2000م.

14- جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، د.ط، بيروت، الكويت: دار الكتاب العالمي، ج2.

15- جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، ط3؛ بيروت: طار الطليعة، 2006

16- مراد وهبة، **المعجم الفلسفي**، د.ط القاهرة: دار قباء الحديثة، 2007م.

17- مصطفى حسيبة، **المعجم الفلسفي**، ط1، الأردن، عمان: دار أسامة، 2009م

4- المجلات:

18- عزيز عرباوي، **مفهوم الحرية في الإسلام**، د.ط، المغرب: مجلة دراسات وأبحاث، مؤمنون بلا حدود، 26 ماي 2016

فهرس المحتويات

العنـــــــوان	الصفحة
مقدمـــــــــة	أ – و
الفصل الأول: العدالة بحث في المفهوم والماهية	**7**
المبحث الأول:ماهية العدالة لغوياً واصطلاحيًا	**8**
المبحث الثاني:العدالة من منظور تاريخي (أفلاطون ـ كانط ـ راولز)	**13**
المبحث الثالث: العدالة ومشكلة الحرية الإنسانية	**21**
الفصل الثاني: العدالة عند مايكل ساندل	**25**
المبحث الأول: مصادر فكرة العدالة عند ساندل (إيمانويلكانط، جون ستيورات ميل)	**26**
المبحث الثاني: مفهوم العدالة عند ساندل	**30**
المبحث الثالث: العدالة التوزيعية عند مايكل ساندل	**36**
الفصل الثالث: العدالة والسؤال الأخلاقي عند ساندل	**40**
المبحث الأول: العدالة والأخلاق في فلسفة ساندل	**41**
المبحث الثاني: الليبرالية والعدالة في نسق ساندل السياسي	**48**
المبحث الثالث: النقد والتقييم	**52**
خاتمـــــــــة	**55**
قائمة المصادر والمراجع	**57**

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد نظرة الأمريكي الجماعاتي "مايكل ساندل" للعدالة، حيث تناول أهم طروحات "راولز" عن العدالة والليبرالية السياسية وذلك من خلال الطعن في أسبقية الحق على الخير.

كما تطرقنا إلى موضوع الأخلاق وكيفية تأسيسه أو مفهوم العدالة التوزيعية، فغاية "ساندل" هي بناء مجتمع ليبرالي حرًا وعادلًا أي عدم إملاء أي طريقة معينة في الحياة على أفراده، وعليه فالعدالة عند "ساندل" هي قيمة القيم.

الكلمات المفتاحية: عدالة، ليبرالية، أخلاق، سياسة، دولة، الحرية.

Résumé

L'objectif principal de cetteétudie est déterniner la vision de americainpragmatique" Michael Sandel"de la justic. Ou il a traité les théses les le plus importantes de Ronner sur la justic et le libéralisme politique, et c'est en remettant en cause la primauté du droit sur le bien.

Nous avons dixuté le théme de l'éthique et la façon comment établir et concevoir la justice distributive. Donc l'objectif de " Sandel "est de construire une société libérale libre et justé, c'est–à–dire ne pas faire aucun membres, et en la valeur des valeurs.